الدبلوماسية الاقتصادية العراقية وتأثيرها في تعزيز علاقاته الخارجية بعد عام 2017

م . بسمة محمد نظير أحمد

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

الدبلوماسية هي علم وفن لإدارة وتنظيم العلاقات الدولية، والدبلوماسية الاقتصادية هي إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدول في سياستها الخارجية لتعزيز العلاقات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.وهدف العراق من تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية إقامة علاقات اقتصادية متوازنة، والمساهمة في إعادة البناء، وإعادة القوة الاقتصادية، والاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي، وما يملكه من موارد اقتصادية لتعزيز علاقاته الاقتصادية في إطار اتفاق ينظم المعاملات الاقتصادية بين الدول، وبما يسهم في النهوض بالصادرات العراقية، وتحقيق الانفتاح على أسواق جديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية لصالح الاقتصاد العراقي وعلاقاته الدولية، وبعد عام 2017 تحديدًا كانت فيها الدبلوماسية الاقتصادية تهدف إلى الدخول في اتفاقيات دولية ومذكرات تفاهم تجارية واستثمارية ليكون العراق شريكًا أساسيًا في بناء العلاقات الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الاقتصاد العراقي، التعاون الاقتصادي، العلاقات الخارجية.

Iraqi Economic Diplomacy and its Impact on Enhancing Iraq's Foreign Relations Following 2017

Inst. Basma Muhammed Nadheer Ahmed

University of Al-Mosul/ College of Political Science

Diplomacy is an art and science for managing and organizing international relations and economic diplomacy is one of the essential tools adopted by the States in their foreign policies for enhancing economic relations at the regional and international level. Iraq's application of economic diplomacy aims to establish well-balanced economic relations; contribute to rebuilding; restore economic power; and benefiting from Iraq's strategic position and what Iraq possesses, including economic resources in order to enhance its economic relations in the framework of an agreement that regulates economic transactions among the States, which will contribute to raising Iraq's exports; achieve openness to new markets; and attract foreign investments for the interest of Iraq's economy and its international relations. Specifically after 2017, economic diplomacy aimed at engaging in international agreements along with trade and investment memoranda of understanding; thereby, Iraq would be a major partner in building international economic relations.

Keywords: Economic diplomacy, Iraq’s economy, economic cooperation, foreign relations.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/11/18	2025/12/12	2025/12/18

المقدمة

شهد النظام الدولي تحوّلًا جوهريًا في طبيعة إدارة العلاقات الدولية، حيث لم تعد الدبلوماسية تقتصر على أدواتها التقليدية القائمة على الحوار السياسي والتمثيل الرسمي، بل برزت الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أحد أهم أنماط الدبلوماسية الحديثة، وأكثرها تأثيرًا في توجيه العلاقات بين الدول، فبرزت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في كونها تلعب دورًا مزدوجًا في النظام الدولي؛ فهي من جهة أداة لتعميق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول عبر الاتفاقيات التجارية، وجذب الاستثمارات، وتنشيط حركة التجارة العالمية، ومن جهة أخرى وسيلة للصراع غير ا[1]لمباشر من خلال التنافس على الموارد والأسواق، وفرض القيود التجارية، واستخدام العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط سياسي، هذا الدور المزدوج جعلها محورًا رئيسًا في تفسير طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة.

في هذا السياق، اكتسبت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية أهمية خاصة في المرحلة الراهنة، إذ تمثل مسارًا أساسيًا لإعادة تموضع العراق في محيطه الإقليمي والدولي، من خلال توسيع شبكة مصالحه الاقتصادية، واستثمار مقوماته السياسية والجغرافية والاقتصادية لتعزيز التعاون الدولي، وتحقيق التنمية، والحد من آثار الصراعات عبر الانخراط الفاعل في المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

إشكالية البحث

تبرز إشكالية البحث في مدى قدرة العراق على توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز علاقاته الدولية لا سيما مع عدم وضوح سبل تحقيقها، فهل ستكون الدبلوماسية جزءًا من سياسة العراق الخارجية، وسبيلًا لتحقيق أهدافه الاقتصادية؟ أم ستكون الدبلوماسية الاقتصادية سبيلًا لتحقيق أهداف سياسية في ظل عدم الاستقرار السياسي.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث في التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية للعراق كأداة لتعزيز علاقاته الخارجية واستخدام الاقتصاد كوسيلة لتحقيق أهداف الدولة، وتنفيذ السياسة الخارجية عبر التركيز على الأدوات الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والدول الأخرى.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تتبع مسار تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية العراقية وانعكاسها على تطوير علاقات التبادل التجاري، وتوطيد العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي.

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها أن للدبلوماسية الاقتصادية دورًا في تعزيز قوة العراق السياسية والاقتصادية، وتوجيه علاقته التنموية على المستويين الإقليمي والدولي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لتتبع وتحليل الوقائع والحالات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية ودورها في التأثير في العلاقات الدولية، سواء في إطار التعاون أو الصراع، كما استعانت الدراسة بالمقاربة الوصفية والمقاربة التحليلية بوصفهما أدوات منهجية مساعدة، أسهمتا في وصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل أبعادها، وتفسير نتائجها.

هيكلية البحث

قسم البحث على ثلاثة مباحث فضلًا عن المقدمة والخاتمة، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، ونشأتها، ومن ثم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، أما في المبحث الثاني فتضمن أهداف الدبلوماسية الاقتصادية وأشكالها، في حين في المبحث الثالث تضمن توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في علاقات العراق الخارجية.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية

تلجأ الدول إلى الدبلوماسية الاقتصادية في السلم والحرب، فهي وسيلة لتعزيز العلاقات والتعاون، ووسيلة لحل النزاعات من دون اللجوء للقوة، كونها أداة رئيسة من أدوات السياسة

الخارجية، ونشاطًا دبلوماسيًا قائمًا على تحقيق مصالح الدول من خلال استمال الموارد الاقتصادية لتعزيز العلاقات الدولية، ومن خلال ما سبق سيقسم المبحث على مطالب عدة وكالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية في مفهومها العام هي "أداة تستخدمها الدول لتعزيز علاقاتها، وتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال اعتماد التأثير على الدول، واكتساب تأييدها بالمفاوضات الرسمية في السلم والحرب؛ لذلك فهي عرفت بعلم وفن المفاوضات، وتستند على قواعد وقوانين دولية ومجموعة من الإجراءات والمراسيم والشكليات لتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات في إطار القانون الدولي"[1].

في حين بدأت معالم الدبلوماسية الاقتصادية تظهر قديمًا في شكل تبادل تجاري بين الدول والحضارات القديمة كمصر وغرب آسيا، وطريق الحرير بين الهند والصين، وبين الصين وأوروبا وأطلق عليها (الطرق الغربية)[*]، وعدت أساس بروز العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح على الأسواق العالمية[2].

ومن ثم برز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت"، وكانت تسمى دبلوماسية الدولار ليكون هدفها تحقيق المصالح الأمريكية القومية من خلال الدولار سواء من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في خارج أمريكا أو استغلال المعونات التي تقدمها للدولار متضررة من الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بمخطط (مارشال) كإحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية[3]؛ لتبدأ مرحلة جديدة من تطوير التعاون الاقتصادي من خلال إنشاء العديد من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية لتسهيل التبادلات التجارية، ومن ثم إنشاء التكتلات الاقتصادية إقليمية وعالمية، هدفها تعزيز التكامل الاقتصادي؛ لتكون الوسائل المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية متفوقة في إدارة العلاقات الدولية، التي عبّر عنها (جوزيف ناي) ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة، وحتى بالنسبة للقوى العظمى فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة، وانتقل التأثير من دائرة الأمن إلى التبعية الاقتصادية، وهنا تغيرت الممارسات الدبلوماسية القائمة على الآليات

الاقتصادية من خلال تجاوز المصلحة التجارية المتضمن أبعاد اقتصادية جديدة ذات أهداف سياسية[4].

وقد انتشر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في النظام العالمي كوسيلة لتعزيز العلاقات والتعاون الدولي، سواء أكانت علاقات ثنائية أم متعددة الأطراف في إطار بناء علاقات وتحالفات اقتصادية، وبما يسهم في تعزيز التجارة الدولية، وزيادة معدلاتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع إدراك أهمية العنصر الاقتصادي في تفعيل الأداء الدبلوماسي، وتعزيز العلاقات الدولية[5]، لا سيما أن الاقتصاد أضحى ضرورة ملحة في إعادة توزيع القوة، كما إنه يحتل المركزية في أعمال الدبلوماسيين مما أسهم في تنامي الدبلوماسية الاقتصادية كأساس للقوة والنفوذ، وإدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات لحل الخلافات الاقتصادية، وعقد الاتفاقيات التجارية[6].

فَعُرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "شكل من أشكال الدبلوماسية تهتم بالعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال استخدام الدولة قدراتها الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكهم السياسي بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الخارجية؛ أي بمعنى آخر استخدام العامل الاقتصادي في التعامل السياسي وعدها وسيلة للتواصل والتساوم والتأثير في العلاقات الدولية"[7].

وحسب تعريف (جيوف.ر.بيرج) و (الآن جيمس) للدبلوماسية الاقتصادية فإنها "تتعلق بالمسائل السياسية التي توظف الموارد الاقتصادية لغرض تحقيق أغراض في السياسة الخارجية أي تحقيق ما يسمى تسخير الاقتصاد للسياسة من خلال استخدام أدوات الاقتصاد لتحقيق سلوك مطاوع من طرف فاعل مستهدف سلبًا أو إيجابًا"[8].

وعرفت من (باول بوزيك) بأنها "تأثير الدول على العلاقات الاقتصادية الخارجية لا سيما في مجال تجارة السلع والخدمات، وفي تدفق عوامل الإنتاج بين الدولة ومحيطها الخارجي، لتكتسب الدبلوماسية بعدًا جديدًا في مجال الاقتصاد من خلال ارتباطها بالأمن والمصالح والتنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي العالمي"[9].

كما عُرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها "النشاطات الاقتصادية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعاملات السياسية من خلال تركيز الدولة على مقدراتها الاقتصادية للتأثير في الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي وبما يخدم مصالح الدولة القومية"[10].

ومن هنا يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجمل السياسات والانشطة الرسمية التي تقوم بها الدولة عبر بعثاتها الدبلوماسية ومؤسساتها الاقتصادية لتوجيه العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم اهدافها الاستراتيجية.

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

تعتمد الدول في تعزيز علاقاتها الدولية على أدوات عدة في إطار الدبلوماسية الاقتصادية لتكون وسيلة لحل المشكلات الاقتصادية الدولية، وزيادة التعاون الاقتصادي بين الدول، لا سيما مع دورها المباشر في التأثير على الاقتصاد والتنمية العالمية، وتشكيل السياسات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وحل المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالاعتماد الاقتصادي المتبادل والمعونات والمساعدات المالية، وتحديد أسعار الصرف، وأدوات الحماية التجارية وبالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية مما يستلزم الدخول في التكتلات الاقتصادية أو اتفاقيات ثنائية أو متعددة لتكون سبيلًا لتعزيز قوة ونفوذ الدول على الساحة الدولية، ويمكن تحديد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وفق الآتي:

أولًا: المؤسسات المالية الدولية

تمثل المؤسسات المالية الدولية وسيلة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، لا سيما مع بروز العولمة التي عدت من بعضهم أنها سبيل لتحرير قوى التنافس، وتخصيص وتعبئة الموارد، وتحرير أسواق التمويل، وتزايد التدفقات الدولية بين مختلف الدول، ويُعدّ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أهم المؤسسات المالية الدولية التي تعتمدها الدول في تحديد مسار علاقاتها الدولية، وتعدّ المؤسسات المالية وسيلة تلجأ إليها الدول لتشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، وحل المشكلات النقدية، وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي الدولي، وتسيير التجارة الدولية، فضلًا عن تشجيع التعاون الدولي بالميدان النقدي، وتحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، والاستقرار في أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح في ميزان المدفوعات عبر مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وسياسات الإقراض والمساعدات لدعم سياسات التصحيح والإصلاح المالي والنقدي، ويبرز دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في البلدان النامية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، وتقديم المساعدات الفنية للحكومات، فضلًا عن أدوارها المشتركة في تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي،

وإيجاد آليات للتعاون المشترك لا سيما في توحيد السياسات الاقتصادية في إطار تعاوني ومنفتح للأسواق العالمية[11].

في الإطار ذاته لا بد من التأكيد على أن النظام الاقتصادي العالمي أضحى يتكون من ثلاثة أركان رئيسة، وتتمثل بالنظام النقدي الدولي، والنظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي، ولا بد من تعزيز أدوارها في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية ليتحقق في المدى البعيد انسجام في المعايير الدولية، وإزالة الحدود الاقتصادية العالمية، وبما يسهم في تعزيز العلاقات الدولية والتوازن والتفاهم الدولي فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، ووضع القواعد الاقتصادية والمالية الدولية التي تعتمدها الدول في علاقاتها الدولية[12].

ويرى الدارسون في مجال العلاقات الاقتصادية أن المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية هي أدوات للدبلوماسية الاقتصادية في إطار العولمة الاقتصادية المالية التي أضحت المتحكمة في الاقتصاد العالمي، وزيادة الاعتماد على الاقتصادات الخارجية والنشاطات العالمية، وعدم قدرة الدول إداء مهامها لوحدها إلا من خلال التعاون الدولي والدخول في علاقات دولية، والقيام بإعادة هيكلة بنيانها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفكري بما يتناسب مع السوق العالمية الرأسمالية؛ مما يدفع الدول الاهتمام بالمؤسسات المالية الدولية لتعزيز علاقاتها الدولية، واعتماد سياسة التفاعل وليس العزلة والانغلاق[13].

ثانيًا: التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية هي "مشروع متعدد الأطراف قائم على إرادة دولتين أو أكثر من الدول المشتركة في صفاتها الاقتصادية، أو متقاربة جغرافيًا تهدف لإقامة تعاون اقتصادي وتحقيق الأمن الاقتصادي، وتشجيع التبادلات التجارية، وإزالة الحواجز أمام المعاملات التجارية، وانتقال عوامل الإنتاج في إطار تقسيم العمل لغرض الوصول إلى منفعة جماعية بين الدول الأعضاء"[14].

برز دور التكتلات الاقتصادية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي الدولي، وتخفيف القيود التي تعترض سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال تركيز الدول على الدخول في اتفاقيات دولية لتحديد الأنظمة القانونية للتكتلات الاقتصادية وأجهزتها وسلطاتها وأعضائها، وتوفير البنى الأساسية لتحقيق شرط نجاح العلاقات والتنمية

الاقتصادية، وزيادة التبادلات التجارية، وإقامة صناعات جديدة في إطار تقسيم العمل والتخصص في إنتاج السلع لزيادة الميزة النسبية، وتنويع فرص استغلال الموارد، وزيادة معدل النمو الاقتصادي[15].

وتعدّ مجموعة بريكس[16](*) انطلاقة مهمة لتغيير مفاهيم الدبلوماسية الاقتصادية، وأنماط ممارسة السياسات المالية الدولية، وإصلاح مؤسسات التمويل الدولية لزيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين، فضلًا عن تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي عبر دعم التعاون التجاري البيني، ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد العالمي من خلال تأسيس مصرف إنمائي مقره في الصين (شنغهاي)، وبرئاسة الهند لاحتواء آثار الأزمات الاقتصادية والدولار الأمريكي، وخلق توازن في العملية الاقتصادية ينهي فيها سياسة القطب الواحد، وتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء لا على أساس سياسي أو تاريخي، بل على أساس اقتصادي لمنع الهيمنة الغربية على الاقتصاد، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية عبر إصلاح النظم النقدية والمالية، وتشجيع التحالفات السياسية والاقتصادية لخلق أقطاب متعددة، وتحت شعار (السلام والأمن والتنمية في العالم) لتعزيز التعاون وزيادة المشاركة مع الدول غير الأعضاء في المجموعة، وبما يحقق للدول الناشئة والنامية دورًا أكبر لا سيما في المؤسسات المالية الدولية[17].

وبرزت أهمية مجموعة بريكس عن بقية التكتلات في إطار الدبلوماسية الاقتصادية كونها تكتلًا اقتصاديًا–سياسيًا تضم عددًا من الدول ذات الاقتصادات الصاعدة، وتأسست بهدف زيادة القوة والنفوذ وتأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد والسياسة؛ وبذلك استطاعت تحديد مسارها في النظام العالمي من خلال الدعوة لإصلاح الهيكل الإداري والسياسي والأمني في الأمم المتحدة والنظام التجاري والنقدي العالمي، وزيادة فاعليتها، ودعم تواجدها في المؤسسات المالية الدولية الرئيسة، لاسيما للدول النامية التي استطاعت إبراز نفسها في صندوق النقد والبنك الدوليين[18].

وقد اكتسبت البريكس أهمية أكبر من خلال عدم تركيز في تعزيز العلاقات على الجانب الاقتصادي، بل أضحت تهدف التأثير في الجانب السياسي، وتكون ذات دور مؤثر في المفاوضات الدولية، وفض النزاعات، وحفظ السلام العالمي في ظل وجود قوى صاعدة مؤثرة في الساحة

الدولية، لا سيما أن العولمة أسهمت في استيعاب دور هذه القوى الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية، والتأثير في قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال العضوية الدائمة لكل من روسيا والصين، فضلًا عن المكانة الإقليمية التي تتمتع بها في إطار المبادرات الاقتصادية كالحزام والطريق لربط قارات العالم الثلاث وهي آسيا وأفريقيا وأوروبا[19].

ثالثًا: الاتفاقيات الاقتصادية الدولية

تعتمد الدول على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية، ونظرًا لأهميتها في تنظيم العلاقات الدولية كونها قائمة على وجود شروط جوهرية بدونها لا يمكن تصور قيام الاتفاق، منها وجود الإرادة لعقد الاتفاق بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، وآثارها القانونية التي تتمثل بالالتزام القانوني، وخضوعها لأحكام القانون الدولي العام، فضلًا عن أهميتها في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية مما أفضى لزيادة الاهتمام بموضوع عقد الاتفاقيات والانضمام لعضوية المنظمات الاقتصادية ومنها منظمة التجارة العالمية لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية، والعراق بحكم كونه دولة نفطية اهتم بموضوع الاتفاقيات الاقتصادية، واعتمد على الصادرات البترولية أساسًا لتطوير علاقاته الاقتصادية من خلال الاهتمام بموضوع التعرفة الجمركية، ومن ثم الاهتمام بتعزيز القدرة في مجال الخدمات البتروكيماوية والمنتجات الصناعية والزراعية وبما يعطي المرونة والتوازن في إطار العلاقات الدولية[20].

ويمكن الوقوف على آثار الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والمبادلات التجارية التي تدخلها الدول إقليميًا ودوليًا، ومدى تطور ملامح العلاقات عبر الصادرات والواردات، وتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ لتكون الدبلوماسية الاقتصادية وسيلة لتنشيط الاقتصادات، وتحريك معدلات النمو الدولية، والانفتاح على الأسواق العالمية، وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التعاون الاقتصادي والتركيز على المساعدات المالية الانمائية، ودعم العمليات التجارية بما يعزز التنوع الاقتصادي[21].

كما تبرز العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والدبلوماسية الاقتصادية من خلال التركيز على عقد الاتفاقيات في مجال الانفتاح على الأسواق الخارجية عبر زيادة معدلات وحجم التبادلات التجارية وتنمية الصادرات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، وتشجيع القطاع

السياحي، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية؛ لتكون هنا الدبلوماسية الاقتصادية أداة قوة اقتصادية، وحتى سياسية للدولة عبر الربط بين الاقتصاد والسياسة، كما هو الحال مع الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية التي اعتمدت استخدامها أداة للتعزيز الاقتصادي، ودعم الاقتصاد وآلية ضغط لتشريع الحصار ومكافحة الإرهاب لتخلق بذلك نسيج استراتيجي اقتصادي متكامل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، على عكس الدبلوماسية الصينية التي مارستها كأداة داعمة لسياستها الخارجية وتعزيز علاقاتها الاقتصادية في إطار الاتفاقيات الدولية[22].

رابعًا: التجارة الخارجية

تعتمد الدول على التجارة الخارجية كأداة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الخارجية، لا سيما أن هنالك علاقة طردية بين التعاون التجاري، ومعدل النمو للناتج القومي، إذ يعدّ الانفتاح التجاري وسيلة لتعزيز النمو من ناحية، والنمو في الناتج القومي يسهم في زيادة الانفتاح التجاري من ناحية أخرى؛ مما يسهم في زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية كوسيلة لتعزيز العلاقات الدولية من خلال تبني سياسات تحرير التجارة الخارجية ورأس المال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للاقتصاد المنفتح، وزيادة رأس المال، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين رأس المال البشري[23].

في الإطار ذاته أضحت التجارة الخارجية وسيلة لتعزيز العلاقات الدولية وحل المشكلات الدولية، فقد أشارت العديد من الدراسات والكتابات الاقتصادية، ومن بينها للعالم الاقتصادي "فيشر" التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالقول "إن هناك تأثيرًا إيجابيًا لسياسة إحلال الواردات على النمو الاقتصادي، وتأثير سياسة تشجيع الصادرات على النمو الاقتصادي؛ فكلما زادت درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، كلما تعززت قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي[24]، كما أشار البنك الدولي إلى أنها المحرك الرئيس للعلاقات الدولية والنمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال زيادة قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحقيق زيادة في معدلات النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدلات الفقر[25].

والدبلوماسية الاقتصادية في مرتكزها الأساس هي أسلوب تجاري تعتمد على فكرة الاعتماد المتبادل، والمصالح المشتركة، والتفاعل الاقتصادي بين الدول في قواعد واتفاقيات تنظم المعاملات الاقتصادية التجارية، وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال أسلوب المفاوضات والمشاورات

التجارية، وبما يسهم في تسوية النزاعات، وزيادة الصادرات، وجلب الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي، مع استخدام الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتعزيز النفوذ السياسي والعلاقات للتأثير في التجارة الخارجية، وتعزيز التعاون الاقتصادي القائم على المنافع المتبادلة والعلاقات المستقرة سياسيًا، وزيادة الأمن الاقتصادي، ولعل التجربة الصينية في هذا الإطار تشكل مثال لأهمية الدبلوماسية الاقتصادية في مجال علاقاتها التجارية الخارجية، واعتمادها وسيلة لإدارة اقتصادها، وتعزيز علاقاتها التجارية، لا سيما مع الدول النامية والأقل نموًا، ومن ضمنهم الدولة العراقية بعقد الاتفاقيات التجارية، وفتح الملحقيات التجارية والبعثات الدبلوماسية[26].

المبحث الثاني: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية وأشكالها

تعدّ الدبلوماسية أهم مقومات النجاح وتفوق أي دولة اقتصاديًا، وتتخذ أشكالًا عديدة سواء أكانت ثنائية أم جماعية أم اقليمية أم دولية، وكل دولة تسعى لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي واعتمادها وسيلة للتعامل السياسي الدولي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، ويمكن من خلال ما سبق التطرق إلى أهم أهداف الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بجملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها في مجال تعزيز قدرة الدولة الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن تحديد أهدافها من خلال التطرق إلى تعريف "جيوف ر.بيرج " و "آلان جيمس " اللذين ركزا على أن الدبلوماسية الاقتصادية هي "تلك الدبلوماسية المتعلقة بقضايا الاقتصاد السياسي وتستخدم الموارد الاقتصادية كمكافآت لغرض تعزيز التعاون الدولي، أو عقوبات لتحقيق اغراض السياسة الخارجية"[27].

وعليه في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهداف الدبلوماسية الاقتصادية في مجالي التعاون الدولي والصراع الدولي كأبرز أهداف الدبلوماسية في مجال العلاقات الدولية وكالآتي:

أولًا: الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي

تتمثل أهداف الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون الاقتصادي الدولي اعتماد وسائل عدة تختلف باختلاف الدول والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، واختلاف الفواعل التي تمارسها، ويمكن تصنيفها كالآتي:

1. المساعدات الخارجية

كانت ولا زالت المساعدات الخارجية المقدمة من الدول الغنية والميسرة إلى الدول ذات مستويات دخل متدنية تمثل أهمية كبيرة في تحقيق التنمية لاقتصادها الداخلي، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول المانحة والممنوحة، فهي تشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة، وائتمان التصدير والمساعدات الفنية، وبرامج التدريب ورؤوس الأموال ومزايا جمركية لتشمل بذلك المساعدات الاقتصادية والسياسية دون العسكرية[28].

وتُعدّ المساعدات الخارجية إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة، وتسعى من خلالها الدول المانحة تحقيق التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية كونها في الأساس من وجهة النظر الأخلاقية تقدم من دون مقابل والهدف منها مساعدة الدولة المتلقة لمواجهة المشكلات الاقتصادية، لكن وفق نظرية (الاعتماد المتبادل) في العلاقات الدولية فإن المساعدات الخارجية قد لا تؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية في الدول المتلقية نتيجة لعدم اتفاق المانحين والمتلقين على هدف المساعدة؛ فالجهات المانحة ترى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الاستثمار برأس المال البشري أو الطبيعي، بينما ترى الدول المتلقة أنها مصدر لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية، وزيادة قدرتها على الوفاء بالديون الخارجية، وهذا أدى لاختلاف وجهات النظر حول دور المساعدين في تعزيز التعاون الدولي[29].

بالمقابل كانت المساعدات الخارجية وسيلة لتعزيز التعاون الدولي، ولعل دبلوماسية المساعدات شكلت عاملًا حيويًا في السياسة الخارجية الأمريكية للمحافظة على مصالحها مع الدول الأخرى، التي تعدّ مصدرًا للمواد الأولية وسوقًا لتصريف منتجاتها، وتشجيع استثماراتها في الخارج، فضلًا عن تعزيز أمنها القومي، وتنمية دورها الدولي، وتأكيد مكانتها كقوة عظمى، بمقابل إتاحة الفرصة للدول للتطور والنمو في اقتصادها وإعطائها فرصة من خلال المساعدات شراء المنتجات الصناعية من الدولة المانحة مما يسهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي فيها، وهو ما سيعزز التعاون الاقتصادي المتبادل والعلاقات الدولية بالتركيز على جوانب عدة منها السياسي والأمني والتنموي والإنساني[30].

2. شطب وإعادة جدولة الديون

تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية وظيفة متبادلة ومتداخلة في إطار المديونية الخارجية، وعجز الدولة المدينة عن تسديد الديون للدولة الدائنة في إطار التعاون الدولي، وتعزيز العلاقات، وتركز على إعادة جدولة الديون في حال عدم شطبها، وقد أوضح مؤتمر البنك الدولي (كسر الجمود في إعادة هيكلة الديون العالمية)، الذي عقد في 26/ أبريل – نيسان 2023 أهمية إعادة هيكلة الديون العالمية، لا سيما أن أغلب الدول النامية تواجه مشكلات في المديونية الخارجية في ظل ضعف إدارة مواردها، وعدم توافر مصادر التمويل المحلية البديلة؛ مما يدفع لضرورة دعم البنك الدولي للقطاعات الخاص، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لمواجهة تحدي التمويل، وتركز مجموعة البنك الدولي على تسهيل الحصول على رأس المال الخاص، ودعم الإصلاحات، وتعبئة الموارد المحلية والأجنبية الخاصة، مع اعتماد سياسة تسهيل عمليات إعادة هيكلة الديون وإعادة التوازن بين صلاحيات الدائنين والمدينين[31].

تتم عملية إعادة جدولة الديون من خلال اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية وعقد الاتفاقات الثنائية من خلال أسلوب (البنود التقليدية) بالاعتماد على الاتفاقيات الثنائية بين الدائنين على تأجيل فترة الدين لمدة معينة قد تصل إلى (15 عامًا)، كما حدث حينما قرر نادي باريس عام 1995 إعادة جدولة نحو (7320 مليون دولار) من مديونية الجزائر مع فترة سماح لمدة (4 سنوات)، وذلك بعد عقد الجزائر اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة وكندا واليابان، أو قد تكون إعادة جدولة الديون لمدة (9 سنوات) مع فترة سماح كما حدث مع اتفاق المغرب عام 1983 واعتمدت هذه السياسة مع الدول النامية المدينة منذ إنشاء نادي باريس 1990 في إطار الاتفاق التقليدي لإعادة جدولة الديون، بالمقابل قد يتم اعتماد أسلوب (بنود هيوستن) وفيها يتم إعادة جدولة الديون من (15 سنة) فأكثر مع فترة سماح سنتين أو أكثر مع احتساب الفوائد الجديدة حسب أسعار السوق، كذلك المساعدات الرسمية للتنمية تعاد جدولتها لمدة (20 عامًا) مع فترة سماح لمدة (10 سنوات) على أن لا تزيد أسعار الفائدة الجديدة على أسعار الفائدة الأصلية وتتضمن هذه البنود تبديل الديون شريطة موافقة الدول الدائنة لتصل إلى نحو (20%) من الديون العادية، وقد تم تطبيق هذا النوع على الأردن 1994 و 1997 و 1999، إذ أُعيدت جدولة ديونها من خلال عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة لإلغاء نحو(696 مليون دولار) من ديونها البالغة (950

مليون دولار) وعلى ثلاث مراحل، في إطار آخر قد يتم اعتماد أسلوب (بنود نابلولي) في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وعقد الاتفاقيات الثنائية عبر إلغاء نسبة (67%) من الديون العادية، وإعادة جدولة النسبة المتبقية لمدة (23 سنة) مع مدة سماح ست سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق، أما مساعدات التنمية فتتم إعادة جدولتها لمدة (40 عامًا) على أن لا تزيد أسعار الفائدة الجديدة عن الفائدة الأصلية، وتم اعتمادها مع اليمن في عام 1996 و 1997 و 2001، أما النوع الأخير من إعادة جدولة الديون فهو (بنود كولونيا) وفيها أيضًا يتم اعتماد أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاتفاق على إلغاء نسبة (90%) من الديون العادية وإعادة جدولة النسبة الباقية حسب بنود نابولي لكن هذا النوع من إعادة الجدولة يتطلب موافقة صندوق النقد والبنك الدوليين على اعتبار الدول الأكثر فقرًا وذات مديونية مرتفعة وتعاني عجزًا في ميزان مدفوعاتها وتمت استفادة (41 دولة) من بينها الجزائر والمغرب[32].

لكن يستنتج أن إعادة جدولة الديون قد تؤدي لنتائج عكسية على اقتصاد الدولة والقيام بإصلاح برامجها الاقتصادية، ومعالجة العجز المالي، وتقليص النفقات، وزيادة الإيرادات مما أثر على ناتجها المحلي الإجمالي، ومنع الدول الأخرى على إقراضها مجددًا، فضلًا عن زيادة مديونيتها لأنها ستدفع ضعف مبلغ مديونتها خلال مدة (15 عامًا).

3. التكامل الاقتصادي

يمثل التكامل الاقتصادي أحد أهم أهداف الدبلوماسية الاقتصادية في إطار التعاون الاقتصادي المشترك، ويعبر عن علاقة اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة في إطار تعاون إقليمي بغية خلق سبل لتعزيز العلاقات وتنميتها، ومحاولة الوصول إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي موحدة تزال فيه كل القيود على علاقات التبادل التجاري، وحركة عناصر الإنتاج بين دول عدة ذات أنظمة سياسية واقتصادية متجانسة[33].

وفي ظل المتغيرات الدولية والعولمة أضحت علاقات التكامل الاقتصادي سبيلًا لتطوير العلاقات الدولية باعتماد دبلوماسية اقتصادية مشتركة عبر استغلال الطاقات المتاحة كافة بتضافر عوامل الإنتاج، وحسن استخدامها بين دول عدة في إطار تعاوني قائم على إيجاد مناخ يعزز العلاقات التجارية من ناحية، ومواجهة التكتلات الاقتصادية من ناحية أخرى عبر توحيد قوتها الاقتصادية وصوتها في صنع القرار، لا سيما في المنظمات الاقتصادية الدولية؛ ولعل تجارب

التكامل الاقتصادي علي المستوى العربي أو الافريقي أو المغاربي أو الأوروبي هي نماذج عن التعاون في المجال الاقتصادي، فإذا ما تطرقنا إلى الأنموذج العربي نجد أن أغلب التكتلات الاقتصادية عمدت التعامل مع المستجدات الدولية، وتجاوز سلبيات محدودية الأسواق لكل دولة على حدة في إطار دعم فكرة التجارة الحرة القائمة على المبادلات التجارية كمجلس التعاون الخليجي الذي يعدّ من أقدم التجمعات على المستوى الإقليمي في الوطن العربي، وتميز بمقومات الترابط المكاني في إطار وحدة جغرافية استراتيجية ذات مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية مشتركة، وهدف التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والاجتماعية والصحية والتشريعية والإدارية، وبما يعزز التكامل الاقتصادي، ودعم التعاون وتنسيق السياسات المشتركة[34].

كما يعدّ الاتحاد المغاربي من الأمثلة على التكامل الاقتصادي العربي في سبيل تعزيز العمل المشترك، وتحقيق الأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، وإيجاد منطقة تبادل تجاري حر بين دول المغرب العربي، وإقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي واقتصادي وسوق مشتركة، وحققت من خلاله تعاون مشترك في مجالات عدة منها في قطاع الطاقة الكهربائية (إنتاجها–نقلها–توزيعها)، وفي قطاع المناجم والمحروقات عبر عقد اتفاقيات مشتركة وشراكات في مجال استغلال وإنتاج البترول والغاز الطبيعي وتكرير النفط مثل (اتفاقية الجزائر والمغرب 1989 – اتفاقية الجزائر وموريتانيا 1985 – اتفاقية الجزائر وليبيا)، فضلًا عن إنجازات أخرى في مجال الصناعة، وخلق وحدة صناعية مشتركة عبر تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي في تبادل المنتجات الصناعية، وخفض الرسوم الجمركية على نقل هذه المنتجات، وإنشاء مشاريع مشتركة صناعية وشركات مختلطة المسامة بنسب متساوية من رأس المال، وتطوير الصناعات الميكانيكية كاتفاق (الجزائر والمغرب – الجزائر وتونس–الجزائر وليبيا)[35].

4. التبادلات التجارية

تسعى الدول من خلال الدبلوماسية الاقتصادية تعزيز التعاون الاقتصادي، والعلاقات التجارية عبر اعتماد سياسات واستراتيجيات دبلوماسية لتعزيز اتفاقيات التجارة الثنائية، أو متعددة تسهل عمليات التبادل التجاري، وتحرير التجارة من القيود الجمركية والحصص، وفتح أسواق جديدة للاستفادة من الأسواق غير المستغلة في تصدير المنتجات والخدمات، وبالتالي يتعزز النمو

الاقتصادي من ناحية، ويشجع الدول على الانخراط في التجارة الدولية والاستفادة من المزايا النسبية كزيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية، ويمكن طرح بعض الأمثلة على دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز التبادلات التجارية، منها جهود دول مجموعة البريكس في عقد الاتفاقيات في مجال التبادل التجاري، الذي يعود بالفائدة على دول المجموعة اقتصاديًا، ويزيد من حجم التبادلات التجارية بمعدل سنوي قد يصل تقريبًا لنحو (28%)، كما زاد من حجم الاستثمارات الأجنبية لدول المجموعة في الدول النامية لا سيما في أفريقيا[36].

بالمقابل تعدّ الدبلوماسية الاقتصادية من أدوات القوة الناعمة لتعزيز علاقاتها الدولية في إطار اقتصادي تجاري، وإقامة علاقات تجارية متبادلة المنفعة، وتعزيز القدرة التنافسية؛ ولعل مبادرة الحزام والطريق الصينية توضح أهميتها في تعزيز الارتباط والتجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، فضلًا عن توسيع النفوذ، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛ ففي القارة الأفريقية كان لمبادرة الحزام والطريق دور في تعزيز العلاقات الثنائية، وربط استراتيجية الحزام والطريق بأجندة الاتحاد الأفريقي لغاية 2063، وبما يساعد في تطوير البنية التحتية الرئيسة، ودعم التعاون مع الدول الأفريقية في مجال سكك الحديد والطرق السريعة والطيران الإقليمي والتصنيع وبما يحقق هدف الصين في فتح منفذ للأسواق الإقليمية من ناحية، والهدف الأفريقي في دفع الاقتصاد والنمو من ناحية أخرى[37].

ويستنتج مما سبق أن الدبلوماسية الاقتصادية استخدمت كأداة لتعزيز التعاون الاقتصادي في أغلب دول العالم عبر اعتماد النشاط الاقتصادي والاتفاقيات التجارية التي تعدّ مؤشرًا لقوة العلاقات وترابطها بين الفواعل الدولية، مما أسهم في نمو التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية في إطار تنسيقي وتعاوني قائم على المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية باستخدام أساليب القوة الناعمة المعتمدة على الترغيب واستخدام كل الإمكانيات والقدرات الاقتصادية المتمثلة في النشاطات والاتفاقيات التجارية والمساعدات الخارجية، التي تعدّ بالمقابل مؤشرًا لقوة العلاقات الدولية واستمرارًا لمتانتها.

ثانيًا: الدبلوماسية الاقتصادية والصراع الدولي

أضحى للدبلوماسية دور في الصراعات الدولية في إطار ما يسمى (الحروب الاقتصادية)[*]؛ فقد شهدت العلاقات الدولية حروبًا اقتصادية استخدمت فيها أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف، منها الحروب بين الدول الأوروبية التي عرفت باسم (حرب افقار

الجار)، والحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين منذ عام 2019، وتشمل اعتماد العديد من الأساليب الاقتصادية وإدارة الحرب وتحقيق الأهداف كالعقوبات الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية، وتخفيض العملة لزيادة حجم الصادرات أو إغراق السوق بمنتجات أجنبية لضرب المنتجات الوطنية وغيرها من أساليب الدبلوماسية الاقتصادية في مجال الصراع، ووفقًا لما سبق سيتم توضيح دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال الصراع الدولي وكالآتي:

1. العقوبات الاقتصادية

تعدّ العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، التي تعتمدها الدول في صراعاتها الدولية، وقد عرفت بتسميات عدة على مر التاريخ منها الحظر الاقتصادي، والعدوان الاقتصادي، والمقاطعة الاقتصادية، وتهدف من خلالها الدولة الأولى إلى الضغط الاقتصادي على الدولة الثانية لتحقيق أهداف الدولة الأولى؛ وعدت هذه الأداة من أنسب أدوات الصراع الدولي كونها لا تتطلب تخصيص قدر محدد من الميزانية، ويظهر تأثيرها على الدولة المتضررة بشكل فعال، بل عدت بديلًا عن القوة العسكرية وهي حالة وسطية بين العمل الدبلوماسي والعمل العسكري، وتعتمد على وقف المساعدات الاقتصادية، أو إيقاف التعاملات التجارية، وحظر الطيران ومنع السفر، وتجميد أرصدة الدولة في الدول الأخرى المشتركة في فرض العقوبة، وغالبًا يكون الهدف منها سياسيًا لتعديل سياسة الدولة وسلوكها الخارجي[38].

وتعتمد الدول في فرضها للعقوبات الاقتصادية على ميثاق الامم المتحدة ضمن الفصل السابع في اطار المواد (39-41-42) ليصدر من خلالها مجلس الأمن الدولي قراراه باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة كل حالة يعدها تهددًا للأمن والسلم الدوليين، لكن في الوقت ذاته تعدّ الدول هذا التدبير جزءًا من سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، لا سيما أنها تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للتعامل الخارجي بدلًا من اعتماد الحرب بمعنى آخر (أنها تقع في منتصف الحرب والسلم ، والنزاع المسلح والدبلوماسية المعلقة) ، وتقوم الدول وفق لذلك وضع الاطار العام لسياستها الخارجية وتحديد نمط علاقاتها الدولية وفق مجموعة محددات خارجية وضوابط تحكم العلاقات الدولية والسلوك الخارجي كتوزيع القوة في النسق الدولي والاقليمي والقانون الدولي والاعراف الدولية[39] .

2. الضغط الاقتصادي

يتمثل الضغط الاقتصادي في السياسة التجارية للدول عبر استخدام "التعريفة الجمركية" كأداة سيادية تتجاوز الغرض المالي لتبلغ أهدافًا استراتيجية؛ حيث تلجأ الدولة لفرض رسوم مرتفعة على سلع معينة لممارسة ضغط يهدف إلى تقليص حجم الاستيراد، وحماية قطاعاتها الإنتاجية الناشئة من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة، هذا النوع من الضغط يهدف إلى إحداث تغيير في سلوك الفواعل الاقتصادية الدولية ودفعها نحو إعادة توازن الميزان التجاري للدولة، كما يُستخدم كوسيلة للحد من استنزاف العملة الصعبة والحفاظ على الاستقرار النقدي، مما يجعل السياسة الجمركية صمام أمان يمارس من خلاله صانع القرار ضغطًا مقننًا لضمان المصالح الاقتصادية العليا[40].

تعمد الدول اللجوء إلى الضغط الاقتصادي على دولة ما بهدف اخضاع الدولة لهدف ما؛ بل تعد هذه السياسة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تلجأ اليها الدولة في الصراعات، لا سيما الولايات المتحدة التي اعتمدتها في سياستها الخارجية ضد العديد من الدول منها إيران ضمن حملة اسمتها "حملة الضغط الأقصى"، وفيها عمدت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب" الضغط على الاقتصاد الإيراني من خلال تقييد وصول إيران إلى الإيرادات من بيع النفط الخام لتصل إلى نحو (10 مليار دولار) من الإيرادات النفطية مع فرض العقوبات الاقتصادية عام 2018، فضلًا عن سحب (1،5 مليون) برميل من النفط الإيراني الخام من الأسواق، واعتماد سياسة فرض العقوبات على شركات الحلفاء المتمركزة في إيران (الإمارات العربية وتركيا)، مما أدى إلى فقدان الريال الإيراني ثلثي قيمته، وتضخم وصل لنحو (40%)، وتراجع التجارة لنحو (25%)[41].

في الإطار ذاته تم اعتماد الضغط الاقتصادي في الحرب الروسية–الأوكرانية من دول الاتحاد الأوروبي على روسيا بعد تضرر اقتصاديات دول الاتحاد، وفي مقدمتها ألمانيا التي عانت من التضخم الاقتصادي الذي تجاوز (5%) عام 2022، وتضرر السوق الألمانية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ووقف إمدادات الغاز الروسي، الذي أثر في القطاعات الصناعية، مما دفعها إلى الضغط الاقتصادي على روسيا، وإيقاف الحكومة الألمانية مشروع خط الغاز "نورد ستريم" مع روسيا لإيقاف الحرب، فضلًا عن إبرام اتفاقيات مع شركات جديدة بديلة عن الشركات

الروسية المصدرة لها البلاديوم والنيكل والكروم والغاز مثل (الولايات المتحدة–الجزائر–مصر–ليبيا–السنغال–قطر)، ولعل الضغط الاقتصادي على روسيا هو جزء من دبلوماسية ألمانيا للضغط على روسيا من دون رفع العقوبات حتى التوصل لاتفاق سلام بين الطرفين، وإيقاف الحرب[42].

3. المطالبة بتسديد الديون الخارجية

إن دخول الدول في صراعات سواء داخلية أم خارجية يجعلها مدينة بدين خارجي، إذ تقترض الدولة من جهات أجنبية، وتكون بالعملة الصعبة، وتختلف شروط التسديد باختلاف الجهات المانحة، فإما تكون دولة وغالبًا ما تكون الديون ميسرة، وعلى المدى الطويل، وبسعر فائدة منخفضة، أو من مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، وأغلبها تكون مشروطة بشروط معينة على الدولة المقترضة الالتزام بها، أو من مصارف أجنبية، وهنا تكون الديون صعبة، وبسعر فائدة مرتفع عند التسديد، ومدة السداد قصيرة من دون فترة سماح[43].

وأحيانًا تعمد الجهات الدائنة وكجزء من العقوبات الاقتصادية المطالبة بتسديد كامل ديونها، ومنع الدولة المدينة التخلف عن سدادها، كما هو الحال مع قرار الولايات المتحدة الأمريكية رفع الإعفاء الممنوح لروسيا، وضرورة الإسراع بتسديد مستحقاتها والبالغة (100 مليون يورو)، ومنع السداد بالدولار على إثر العقوبات المفروضة عليها نتيجة غزوها أوكرانيا في 2014/2/24 وتأتي هذه الخطوة كوسيلة ضغط على روسيا لمنع تمويل حربها على أوكرانيا من خلال منعها عن دفع نحو (600 مليون دولار) من احتياطاتها في البنوك الأمريكية، وهو ما سيدفع روسيا الاختيار بين استنزاف الاحتياطات المتبقية من الدولار أو الوصول لعائدات جديدة، أو التخلف عن السداد مع منحها مدة سماح (30 يومًا) لتسديد ديونها، وبالتالي سيؤدي لزيادة الضغط عليها لعجزها عن السداد بالعملات الأجنبية من ناحية، واستنزاف لمواردها المستخدمة للحرب من ناحية أخرى، وهو جزء من الدبلوماسية الاقتصادية، التي تمارسها الولايات المتحدة، وبالتعاون مع الاتحاد ومجموعة السبع لدفع روسيا لعزلة اقتصادية ومالية، وإجبارها إيقاف الحرب[44].

ويتضح مما سبق أن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في أثناء الحروب والصراعات أصبحت أمرًا مألوفًا، وأكثر انتشارًا في مجال العلاقات الدولية، وتعتمد على فرض العقوبات الاقتصادية، وممارسة الضغط الاقتصادي بأشكاله كافة، مع المطالبة بسداد الديون المفروضة على الدولة نتيجة الصراع بهدف تغيير سياسة الدولة، وتحويل توجه سياستها الخارجية

وأيديولوجيتها نحو تغير جذري، وهي في الغالب معتمدة بشكل واضح في تعاملات الولايات المتحدة الخارجية مع العراق وإيران وروسيا والصين بهدف الخضوع لسياستها في إطار سلمي –اقتصادي، والابتعاد عن العمليات العسكرية المباشرة، والاكتفاء بممارسة الضغوط الاقتصادية، وتعطيل علاقاتها التجارية، وإضعاف بنيتها الاقتصادية مع الاستناد على الجانب القانوني لفرض العقوبات، وفقًا لما جاء بميثاق الأمم المتحدة بالمادتين (39–41) لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني: أشكال الدبلوماسية الاقتصادية

تطورت الدبلوماسية مع تطور العصور فأضحت هناك أشكال متعددة من الدبلوماسية الاقتصادية تعتمدها الدول حسب مصالحها وتفاعلاتها مع العالم الخارجي، وتصنف أشكالها وفق الآتي:

أولًا: الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية

وتتمثل بتنظيم العلاقات الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الثنائية، وتشمل المعاملات المالية والتجارية الرسمية بين بلدين، ويعدّ هذا النوع من أسهل أنواع الدبلوماسية الاقتصادية كونها تقوم على مصالح مشتركة بين دولتين في إطار التعاون الاقتصادي، وتعزز العلاقات بين طرفي الاتفاق، وتحدد القواعد الاقتصادية في حال الخلاف؛ وغالبًا ما تمارس عبر بعثات دبلوماسية تقليدية وعبر سفارات الدولتين، لكن يؤخذ عليها أنها قد لا تحقق العدالة لأطراف الاتفاق في حال كان هناك طرفان أحدهما أقوى من الآخر كعقد اتفاق بين دولة متقدمة ودولة نامية مما يؤدي إلى أن تكون شروط الاتفاقية لمصلحة الدولة المتقدمة، وهنا تسمى (المعاهدات غير المتكافئة)[45].

ومن الأمثلة عن الاتفاقيات الثنائية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية هي الاتفاقية المعقودة بين الاتحاد الأوروبي والأردن للتجارة الزراعية عام 1997 ودخلت حيز التنفيذ عام 2002 والتي وضعت أسس التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال ثلاثة محاور رئيسة (المحور السياسي–الأمني)، و (المحور الاقتصادي–المالي)، و (المحور الاجتماعي–الثقافي)، لتكون بذلك اتفاقية شاملة تعزز علاقات التعاون في مجال السلع الاقتصادية والمنتجات الزراعية، وإزالة القيود الجمركية، وتحرير التجارة في الخدمات والمدفوعات وحركة رأس المال والمنافسة، وتحرير العطاءات الحكومية والملكية الفكرية[46].

ثانيًا: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية

وتتمثل الدبلوماسية في هذا النوع بأنها أحد النشاطات الدبلوماسية في مجال العلاقات الدولية ذات الصفة الجماعية، وتقوم فيها الدول ذات المصالح المشتركة والسياسات الاقتصادية المتشابهة، أو التي تمتلك على الأقل اقتصاديات متقاربة من دون الاهتمام بالعامل الجغرافي كمعيار للتجمع بتكوين تجمعات ومنتديات اقتصادية تحاول من خلالها الدول تحقيق التوافق بالأهداف الاقتصادية، كما في مجموعة السبع، ومجموعة الثمان، ومنظمة الكومنولث، ومجموعة العشرين؛ فمجوعة السبع على سبيل المثال تمثل تجمعًا لمجموعة دول متطورة اقتصاديًا، وهي (الولايات المتحدة الأمريكية–بريطانيا–فرنسا–ألمانيا–إيطاليا–اليابان–كندا)، ارتكزت في سياستها الاقتصادية الجديدة 2022 على مناقشة التحديات الاقتصادية والسياسية لتطورات الحرب الروسية–الأوكرانية على الصعيد الاقتصادي من قضايا الطاقة، ونقص الغذاء، والتضخم العالمي، فضلًا عن إطلاقها مبادرة (الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار) من الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في قمة بافاريا لمجموعة السبع لمواجهة المشروع الصيني (الحزام والطريق)، والتميز عن الصين في منافسة اقتصادية على الموارد الاقتصادية والمواد الخام في الدول النامية، فضلًا عن توفير مشاريع لسد فجوة البنية التحتية في هذه الدول، وتعزيز الاقتصاد وتطوير الشراكات متعددة الأطراف مع بنوك التنمية ومؤسسات التمويل، وبالتالي تكون هذه المبادرة بديلًا عن مشروع الحزام والطريق[47].

ثالثًا: الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف

تسعى الدول في هذه الدبلوماسية إلى تحقيق الأهداف المشتركة من خلال دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد، ومن أمثلتها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ فمنظمة التجارة العالمية تعمد في إطار دبلوماسيتها متعددة التأثير في الاقتصاد العالمي، التي تضم نحو (164) دولة عبر ربط مصالح دول الأعضاء التجارية والاقتصادية مع بعضهم للاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رأس المال الدولي، ورفع مستوى الدخل القومي، فضلًا عن تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق الانسجام بين السياسات المالية والتجارية والنقدية، وأهم ما يميز المنظمة اعتمادها مبدأ التفاوض نظريًا لكن عمليًا يبقى معتمدًا على الإعداد له على مستوى الخبراء، ومدى التحالف بين

الدول النامية والصغيرة، فضلًا عن الاعتماد على القدرة الاقتصادية للبلد، وهيبته السياسية والعسكرية والاقتصادية، لا سيما في حال عدم التكافؤ بين الطلب المقدم من دولة نامية واستجابة الدول المتقدمة، كما حدث في "مؤتمر سياتل–المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية"، إذ حضر المؤتمر في الولايات المتحدة نحو (260) خبيرًا عن الدول المتقدمة، لكن لم تتحقق أهداف المؤتمر مع عدم التكافؤ وعجز الدول النامية على تحمل التزامات إضافية ونقص الخبراء لديها مما جعلها دولًا غير فاعلة ومؤثرة بفعل عوامل هيكلية[48].

رابعًا: الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية

ويتمثل في هذا النوع من الدبلوماسية البعد الإقليمي، وتتضمن عقد اتفاقيات اقتصادية على المستوى الإقليمي، وضمن دائرة جغرافية متقاربة وبدافع سياسي في الغالب، وتحاول من خلالها الدول ربط أسواقها واقتصادها في نطاق موحد، وبما يحقق نموًا في الصناعة الوطنية، وتعزيز المنافسة التجارية والدخول للأسواق الاقليمية بديلًا عن الأسواق العالمية[49].

ويعدّ مجلس التعاون الخليجي أنموذجًا لتسخير العمل الجماعي في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، حيث انطلق المشروع من رؤية تهدف إلى تحويل التكتل من مجرد تنسيق سياسي إلى وحدة اقتصادية قادرة على التفاوض مع القوى الدولية، وقد تجسد هذا الدور في صياغة "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" التي مثلت الوثيقة المرجعية لرسم معالم التعاون، وتوحيد القوانين التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء، كما إن هذه الدبلوماسية لم تقتصر على الداخل فحسب، بل امتدت لتشمل محاولات جادة في بلوغ مراحل متقدمة من التكامل، مثل إقامة منطقة تجارة حرة وسوق خليجية مشتركة، وصولًا إلى توحيد السياسات النقدية، وهو ما يمنح المجلس ثقلًا اقتصاديًا في المحافل الدولية، ويمكّنه من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ككتلة موحدة ومؤثرة[50].

ويعدّ الاتحاد الأوروبي مثالًا عن الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية، وأسهم في امتلاك القوة الاقتصادية لإدارة اقتصاديات الدول الأعضاء فيه بإطار إقليمي في مجالات عدة منها الجمارك، والسياسة النقدية لدول منطقة الأورو، والسياسات المشتركة للتجارة والصيد والتعاون والطاقة والتنمية؛ وبالتالي يشكل منظمة إقليمية ذات تعاون اختياري بين دول أعضائه وإرادة مشتركة للوصول إلى التكامل والاندماج، وتحقيق الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق المشتركة، وإزالة الرسوم الجمركية، ووضع تعرفة جمركية موحدة للدول غير الأعضاء؛ لذا استطاع الاتحاد الأوروبي من

خلال أدواته الدبلوماسية تنظيم العلاقات التجارية، وعقد الاتفاقيات التجارية مع أطراف عدة، فضلًا عن التعامل مع الأزمات الاقتصادية وتجاوزها سواء مع الدول الأعضاء، وغير الأعضاء[51].

وفي إطار ما سبق يمكن القول إن أشكال الدبلوماسية الاقتصادية عديدة تختلف باختلاف طرق استخدامها والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، واختلاف عوامل نشأتها، والفواعل التي تمارسها وماهية مستوياتها، التي تعدّ بأشكالها كافة ضرورة في ظل النظام العالمي الجديد، ويعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية والمنظمات الدولية لتعزيز الترابط بين الدول، وتحقيق الأهداف المتبادلة، وتحقيق التعاون في مجال التجارة والاستثمار، وتعزيز التنمية الاقتصادية، فضلًا عن دورها في حل النزاعات بين الدول، لا سيما تلك المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، وباستخدام أدوات اقتصادية ترغيبية وترهيبية، وهي بذلك أضحت ضرورة ملحة في ظل العولمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلن عنها من الأمم المتحدة لارتباطها بقضايا أخرى أهمها الصراعات، والمناخ، والفقر، والمساواة، والسلام، وغيرها.

المبحث الثالث: توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في علاقات العراق الخارجية

قبل التطرق لتطبيق الدبلوماسية الاقتصادية في العراق؛ لا بد من التطرق إلى مبادئ سياسة العراق الخارجية ومحدداتها الاقتصادية، لا سيما أن الدبلوماسية هي أحد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية، بل قد يتم الخلط بينها وبين السياسة الخارجية، ومن ثم تتبع مسار تطبيقها، وذلك وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: مبادئ سياسة العراق الخارجية ومحدداتها الاقتصادية

يقيم العراق من خلال سياسته الخارجية وأدواته الدبلوماسية علاقات إقليمية ودولية ترتكز على المصالح المشتركة، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، وممارسة دور الوسيط في تقريب وجهات النظر بين دول النزاع، لا سيما على المستوى الإقليمي، وبما يحقق المصالح المشتركة، وتنفيذ استراتيجيات شاملة تحقق التنمية الاقتصادية، وتطوير العلاقات الاقتصادية في إطار سياسة

قائمة على الشراكات الاستراتيجية الشاملة، وتصفير المشكلات، ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد مبادئ سياسة العراق الخارجية ومحدداتها وفق الآتي:

أولًا: مبادئ سياسة العراق الخارجية

عمد العراق وضع مبادئ سياسته الخارجية وتنفيذها وفق معطيات الأوضاع الداخلية والنظام السياسي الدولي، لا سيما أنها سلوك توجهه الدولة لخارج حدودها السياسية، التي تتلخص بالآتي:

1. اعتماد الدبلوماسية كوسيلة لتعزيز العلاقات الدولية، وأداة لإدارة العلاقات من خلال التفاوض، وتنظيمها، والتوفيق بينها عن طريق السفراء والمبعوثين، فضلًا عن اعتمادها كوسيلة لشرح أهداف العراق سياسيًا واقتصاديًا على المستوى الخارجي مع تقريب وجهات النظر في تقبل هذه الأهداف والتعاون مع الحكومة العراقية لتحقيقها؛ لتكون أداة لمعالجة الشؤون الخارجية، والتوفيق بين المصالح المتعارضة، ووجهات النظر المتبادلة، وتعزيز قوة الدولة ومركزها وهيبتها على الصعيد الخارجي[52].
2. اعتماد مبدأ استقلالية السياسة الخارجية، وتحقيقها المصالح الوطنية بالدرجة الأساس بعيدًا عن التأثيرات الخارجية والصراعات الإقليمية والدولية؛ لتكون بذلك سياسة خارجية متوازنة ومتجنبة تحالفات الصراعات الإقليمية العدائية مما يسمح لها بلعب دور أوسع في المعادلات الإقليمية في إطار حوارات دبلوماسية بناءة، لا سيما على المستوى الإقليمي ودول الجوار، وبما يحقق الانفتاح الاستراتيجي في إطار تعامل سلمي إقليمي ودولي يحقق من خلالها علاقات دولية متوازنة قدر الإمكان[53].
3. التوازن الاقليمي كمرتكز لسياسة العراق الاقليمية الجديدة المستندة على مبدأ (الحراك الفاعل) للعب دور اقليمي فعال في اطار رؤية اوسع لتشكيل التفاعلات الاقليمية، وعدم الانحياز وعدم الوقوع في المجال الحيوي لأي استراتيجية إقليمية لتكون سياسة العراق قائمة على التوازن الفعال ليؤهله ليكون قوة استراتيجية متوازنة وفعالة للاستراتيجيات الإقليمية، ويحول دون تصادمها مما يخلق استقرارًا استراتيجيًا شرق أوسطي[54].
4. تطوير التعاون الإقليمي في المجالات المتعددة، وأهمها المجال الأمني والاقتصادي والسياسي من خلال اعتماد إمكاناتها الاقتصادية، وأهمها النفط في إطار الارتقاء بآليات

التعاون الاقتصادي والاستثماري، وبما يحقق الاستفادة من القدرات الإقليمية لتعميق أواصر التعاون، وتعزيز الحوار العربي–العربي، والعربي–الإقليمي عبر الدخول في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

5. تطوير التعاون الدولي مع الدول الصناعية الكبرى، والارتقاء بمستوى التعاون الاستراتيجي، لا سيما مع الولايات المتحدة ضمن اتفاقية (الإطار الاستراتيجي)، والمملكة المتحدة ضمن اتفاقية (التعاون الاستراتيجي) على المستويات كافة، وكندا ضمن تفعيل أواصر التعاون الأمني والإنساني والاقتصادي، وروسيا من خلال الشراكة الأمنية–الاقتصادية، لا سيما بين القطاع الخاص، وبما يعزز التبادلات التجارية والتعاون بين الشركات الروسية والعراقية بإقامة المعارض لعرض السلع والخدمات للدولتين، أما الصين فقد تركزت السياسة الخارجية على توسيع التعاون الاستثماري، لا سيما في مجال النفط والكهرباء ومحطات المياه والطرق والجسور، في حين عمدت الدولة العراقية التعاون مع اليابان من خلال تفعيل بنود إعلان (الشراكة الشاملة للتعاون الاستراتيجي بين العراق واليابان) في قطاع الطاقة، ودعم بناء قدرات الموارد البشرية[55].

ثانيًا: محددات السياسة الاقتصادية العراقية

هناك جملة من المحددات للسياسة الاقتصادية العراقية، وكان لها التأثير على سياسة العراق الخارجية، لا سيما أن الموقع الجغرافي أسهم في وضع ملامح قوة الدولة وتوجه سياستها، وتحديد سلوك صانع القرار في إطار العلاقات الدولية، والمحددات المؤثرة في علاقاته الخارجية يمكن تلخيصها وفق الآتي:

1. السياسة الاقتصادية في العراق بالرغم من تصنيفه دولة ذات ثروات طبيعية وبشرية هائلة لكنه لم يضع خططًا وتطبيقات لسياسته الخارجية واضحة المعالم، لا سيما أنه لا يعتمد على سياسة الخطط التنموية السنوية أو الخمسية، فيما يتعلق بالسياسات النقدية أو المالية أو النفطية بل أغلب سياسات العراق كانت ولا زالت متأثرة بالمعطيات الخارجية والرؤية الأمريكية التي وضعت بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003[56].

2. تطبيق الليبرالية الاقتصادية اعتمدت على التحول السريع غير المدروس وفرضتها التشريعات التي جاءت بها سلطة الائتلاف المؤقت 2003-2004 واعتمدت على تحرير سوق المال والمبادلات الخارجية في إطار اقتصاد ريعي أحادي يعتمد فقط على النفط[57].
3. اختلال هيكل الاقتصاد العراقي بهيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي إثر نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى، لا سيما مع ضعف دور القطاع الخاص، ومحدودية مشاركته في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، كما شكلت إيرادات النفط مركز الثقل في حركتي الموازنين الداخلية والخارجية في ظل هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وما يرافقه من تحديات أثرت في سياسة العراق الاقتصادية كإفراط إنتاج النفط، والاستغلال العشوائي لإيرادات النفط، وعدم توظيفها في توسيع الاستثمار الإنتاجي، والطاقات الإنتاجية غير النفطية، والاستثمارات التنموية البشرية والمادية مما زاد من ظاهرة الاختلال الهيكلي[58].
4. اتسمت السياسة الاقتصادية في العراق بتبعيتها لأسعار النفط العالمية مما جعله يخضع لقرارات منظمة أوبك والمتعلقة بأسعار الصرف، وأسواق الأسهم، وحركة الاستثمارات، وتحديد ميزانيات الدول مما جعل العراق متأثرًا بأزمات أسعار النفط من ناحية، والخضوع لقراراتها بشأن الإبقاء على سقف الإنتاجية في الأسواق المالية بغض النظر عن أسعار النفط إن كانت منخفضة أم لا[59].
5. المعوقات الخارجية لا سيما الإقليمية منها أسهمت في تقييد حركة السياسة الاقتصادية في ظل المشكلات الأمنية والحدودية، وحقول النفط، ومشكلات المياه، خاصة مع تركيا وإيران، والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، مما أدى إلى جعل السياسة الاقتصادية محكومة بقيود داخلية جعلت من عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وتجاوز مكامن الخلل في العلاقات الإقليمية معقدة من جهة، وغير متوازنة ومتناقضة من جهة أخرى مع استمرار تأثير الفاعل الأمريكي على القرار السياسي في العراق، واستشعار بعض دول الجوار بالتهديد من الوجود الأمريكي[60].

المطلب الثاني: مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية بعد عام 2017

تقيدت الدبلوماسية الاقتصادية بعد عام 2003 بمعطيات الأوضاع الداخلية من ناحية، ومتغيرات النظام الدولي من ناحية أخرى، وهو ما أثر على حرية الحركة على الصعيد الخارجي، لا سيما أن العراق كان في تلك المرحلة يواجه تحدي تغيير النظام السياسي، ونتائج حرب أمريكا؛ فكانت في البدء الدبلوماسية الاقتصادية تعمد وضع استراتيجيات للتحرك الخارجي أكثر فاعلية عبر تحديد الأهداف الخارجية، بناءً على معطيات الواقع العراقي، وموقعه في معادلة التوازن الاستراتيجي، لإدراك مكامن قوة الدولة، وترجمتها وفق البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية القائمة على القوة الاقتصادية لتكوين علاقات اقتصادية ناجحة، وإنشاء بروتوكولات التعاون الدبلوماسي، وصياغة توازن مصلحي شامل لتوجهات الدبلوماسية الاقتصادية على أسس برغماتية ومصلحية مشتركة، وبما يسهم بإعادة رسم التوجهات بتعزيز مكانة الحلفاء، وتحييد الأعداء، وبما يعزز الاستقرار وتقليل الصراع[61].

لكن بعد عام 2017 تمحورت الدبلوماسية الاقتصادية في العراق على مجموعة من المرتكزات الموضوعية المتمثلة بالمقومات الجغرافية، والسياسية، والسكانية للدولة، ومرتكزات ذاتية تمثلت بالنخب السياسية، ودور القيادات في صنع القرار، ومكانة الدولة الإقليمية والدولية، وسعى من خلالها تحقيق جملة من الأهداف في البيئة الإقليمية والدولية، وأهمها اعتماد دبلوماسية تفاعلية، لا سيما في علاقاته الإقليمية في إطار سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة ومتعاونة لتحقيق مصالحه وأهدافه الخارجية، واعتماد سياسة الاحتواء لتحقيق التوازن في علاقاته الخارجية؛ لتكون بذلك وسيلة لتعزيز العلاقات الاقتصادية وعولمة الاقتصاد، إذ اتجه العراق في هذه المرحلة إلى إعادة بناء الدبلوماسية التقليدية وفق صيغ جديدة في التعاملات الإقليمية والدولية، ودعم إقامة العلاقات التجارية، وتنويع الشراكات التجارية، وتنويع الاقتصاد العراقي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبما يسهم في زيادة السيولة من العملات الأجنبية، وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تحديد مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية على مستويين:

أولًا: المستوى الإقليمي-العربي

بدأت الدبلوماسية الاقتصادية التوجه نحو تعزيز العلاقات الثنائية من خلال دبلوماسية إعادة البناء، وتعزيز العلاقات الثنائية، لا سيما مع الدول العربية، وتحسين العلاقات مع الدول الإسلامية، واعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار الإقليمي، وذلك عبر المشاركة في المحافل العربية، وتشجيع التعاون الإقليمي، والدخول في مفاوضات لحل القضايا العالقة على أسس التعاون والمصالح المتبادلة مع موازنة التدخل متعدد الأطراف، لا سيما مع انكشاف العراق أمام قوى إقليمية ودولية جعلته مسارًا مفتوحًا لتدخل العديد من القوى الإقليمية والدولية، التي حاولت خلال هذه الحقبة استثمار الواقع لتحقيق جملة من الأهداف داخل العراق؛ لذلك عمد العراق إقامة علاقاته بشكل متوازن، لا سيما مع دول الجوار استنادًا لمكانة العراق الإقليمية، ودوره في البيئة المحيطة وموارده الاقتصادية[62].

ويمكن توضيح العلاقات الاقتصادية العراقية–العربية وفي إطار الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة من خلال الآتي:

1. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–الخليجية

عمد العراق إلى العمل على استعادة ثقة الدول الخليجية بقدرته ممارسة دوره على المستوى الإقليمي والانفتاح الاقتصادي بالتركيز على تعزيز علاقاته مع مجموعة من الدول الخليجية ويمكن تحديدها وفق الآتي:

أ.العلاقات الاقتصادية العراقية–العُمانية

بدأ عهد جديد من العلاقات الثنائية لا سيما في عام 2019 التي كانت بداية لإعادة العلاقات الدبلوماسية باعتماد الزيارات الرسمية المتبادلة، وإعادة فتح السفارات في البلدين، مع التوقيع على مذكرات تفاهم مشتركة لتنسيق الجهود لفتح الخط الجوي العراقي–العماني، وتسهيل نقل المستثمرين، وبما يسهل تشجيع الاستثمار، وتقديم الدعم للمستثمرين، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم هدفت إلى تعزيز التعاون في مجال النفط والغاز لتصدير النفط العراقي الخام لسلطنة عُمان، واستيراد المشتقات النفطية منها، مع إنشاء مستودعات ومحطات تخزين النفط الخام، والمنتجات النفطية في كلا البلدين، ودراسة إمكانية زيادة الفرص الاستثمارية في مجال النفط

والغاز إنتاجًا وتكريرًا وتخزينًا، مع التأكيد على تبادل الخبرات والتكنولوجيا لتعزيز التعاون التقني في مجال النفط[63].

بالمقابل تم فتح خط بحري بين الجانبين عبر ميناء أم قصر، وذلك بتدشين "مجوعة أسياد" العمانية 2020، التي عُدت أول خط ملاحي يربط بين موانئ سلطنة عُمان في ميناء أم قصر، وبما يسهم بزيادة التبادل التجاري للمجالين الزراعي والصناعي مع تخصيص (3 سفن) خاصة تعمل على الخط الجديد، وبسعة تصل لنحو (2800) حاوية وبرحلة أسبوعية واحدة، التي عدت خطوة مهمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتبادل المنافع في مختلف القطاعات، وحقق العراق ارتفاعًا في إرادات موانئه بنسبة (7،3%) لتبلغ حسب ما أعلن الجهاز المركزي للإحصاء مجموع الإيرادات المتحققة للشركة العامة لموانئ العراق بنحو (486،3 مليار دينار)، ومجموع الإيرادات للشركة العامة للنقل البحري بلغت نحو (83،4 مليار دينار)، ونسبة الواردات بلغت (16708 ألف طن)، ونسبة الصادرات بلغت نحو (12930 ألف طن)[64]، مع الإشارة إلى أن الجانبين عمدا تطوير العلاقات الدبلوماسية عبر الزيارات الرسمية المتبادلة، وآخرها لقاء وزير التجارة "داود الغريري" القائم بالأعمال العماني الشيخ "محمود بن مهنا الخروصي" في يوليو/تموز 2024 للتباحث حول دعم وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وتفعيل الاتفاقيات واللجان المشتركة لتنشيط التجارة البينية، والفرص الاستثمارية المتبادلة، والتأكيد على أهمية الانضمام لمذكرة التفاهم الرباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات لتطوير طريق التنمية، والسعي لربط دول الخليج مع العراق وصولًا إلى تركيا عبر سكة حديد وقطارات سريعة، والعمل على تنسيق الجهود بما يخص الاستثمار المتكامل، والتعاون البناء بين دول المنطقة لتعزيز الاستثمارات العمانية في العراق، والاستفادة منها لطريق التنمية[65].

وفي عام 2025 زادت مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفق التقرير الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني للعام المذكور، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين سلطنة عمان والعراق نحو (621،3 مليون دولار) خلال النصف الأول من 2025 مسجلًا زيادة بنسبة (1،2%) مقارنة بالعام 2024 في إطار اتفاقيات شملت التعاون الاقتصادي والتجاري والخدمات الجوية، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية لا سيما أن العراق يمثل واجهة استثمارية للشركات العُمانية[66].

ب. العلاقات الاقتصادية العراقية–القطرية

عمدت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية الاتجاه نحو الجانب القطري من خلال اعتماد دبلوماسية قائمة على التوازن، والانفتاح، وتعزيز التبادلات التجارية، لا سيما بعد عام 2020 إذ شهدت تبادلًا في الزيارات الرسمية، وعقد اجتماعات لبنك قطر للتنمية في العراق لوضع أسس التعاون في مجال الصناعة والاستثمار، وإعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والتجارة، مما انعكس على حجم التبادل التجاري بنسبة نمو سنوي (18%)، وعمد العراق زيادة حجم الاستثمارات القطرية فيه، وذلك من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم عبر مجموعة "استثمار القابضة" القطرية، وبقيمة (7 مليار دولار) مع الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية، وتشمل التطوير العقاري والسياحي والصحي، فضلًا عن اتفاقيات أخرى عقدت عام 2023 في مجال الاستثمار عبر مشروع شركة "توتال انرجيز–شركة نفط البصرة–شركة قطر للطاقة" لتشمل مجال النفط والغاز والمياه والطاقة الشمسية، وكانت النسبة الأكبر لشركة قطر للطاقة (25%) لتطوير منشآت الغاز الطبيعي في جنوب العراق لا سيما من امتلاك قطر خبرة في مجال الغاز الطبيعي، والذي يعود بالفائدة للجانبين، فالعراق سيحقق طموحه ليكون الدولة المصدرة للغاز بدلًا من استيراده وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقطر ستحقق مكتسبات اقتصادية، وتزيد من ثقلها الاستراتيجي في المنطقة، وهو ما سيؤدي لمزيد من التعاون مع الأخذ بالاعتبار إبقاء العلاقات السياسية الودية بين الجانبين كونها تؤثر بشكل مباشر على الاتفاقيات والمشاريع المتفق عليها، الأمر الذي يتطلب أن يغلب على طابع الدبلوماسية الاقتصادية التوازن وعدم الانخراط في المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في علاقات الجانبين، لا سيما الصراع الأمريكي–الإيراني، واعتماد أدوات التسوية السلمية لأية منازعات في إطار معاهدة ثنائية وحماية قانونية[67].

كما عمد الجانبان تفعيل الاتفاقيات الاستثمارية والتجارية في إطار تعزيز التكامل الاقتصادي لعام 2025 مع اعتماد الدراسة التي أعدتها وزارة التجارة بشأن تنويع مصادر الاستيراد من دول مجلس التعاون الخليجي، التي تطرح رؤية مستقبلية لتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين، وتنويع المنافذ اللوجستية، وخفض تكاليف النقل عبر استخدام الخدمات والأرصفة المتقدمة في الموانئ القطرية، والرغبة العراقية في زيادة استثمارات القطاع الخاص القطري في المدن العراقية

بحلول عام 2026، وبما يعزز الروابط الاستراتيجية والاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع استراتيجية في قطاعات حيوية كالطاقة والصناعات التحويلية والأمن الغذائي والتعليم والخدمات اللوجستية وغيرها من المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المشتركة[68].

ج. العلاقات العراقية–السعودية

برزت دبلوماسية العراق الاقتصادية وفق مبدأ توسيع المصالح الاقتصادية، واستعمال الاقتصاد كوسيلة من وسائل الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الثنائية، وبرزت ملامح العلاقات عام 2017 في ظل الرغبة السعودية الاستثمار في العراق، وتحديدًا محافظة البصرة، وفتح مكتب سابك للبتروكيمياويات، وزيادة التعاون الاقتصادي للمساهمة في توازن سوق النفط، ودعم أسعار النفط الخام، والاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي في تعزيز العلاقات الاقتصادية، وزيادة التبادلات التجارية، التي بلغت بين الجانبين إلى (8 مليار دولار) عام 2018، وزيادة الاستثمارات السعودية في العراق من خلال فتح أربع شركات سعودية كبرى في مجالات عدة منها في مجال الغاز، ومجال البتروكيمياويات، ومجال الفوسفات والألمنيوم، ومشروع الربط الكهربائي، فضلًا عن الإعلان عن الرغبة في تطوير العلاقات المالية من خلال فتح مصارف سعودية في العراق، وفتح مصارف عراقية في السعودية، وبما يعود بفائدة اقتصادية لكلا البلدين، وتنشيط الحركة الاقتصادية في ظل إدراك تام لمدى أهمية التعاون بين الجانبين[69].

ويأتي التغير في دبلوماسية البلدين إلى التقاء المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وفي ظل تبني سياسة خارجية وسطية منفتحة في إطار المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الجانبين؛ فالعراق بعد عام 2017 بحاجة إلى (88 مليار دولار) على مدار (10 سنوات) لإعادة إعمار ما دمرته الحرب ضد تنظيم داعش، والرغبة العراقية في استقطاب الشركات السعودية الاستثمارية لفتح مكاتبها في العراق، والدخول في حزمة مذكرات تفاهم في مجال الطاقة الكهربائية والصحة والتعليم والتجارة وتسيير رحلات جوية، فضلًا عن فتح معبر عرعر الحدودي الذي يعدّ أهم منفذ لزيادة التبادلات التجارية بين البلدين، وتوسيع حصة العراق من مقاعد الحج، بالمقابل كانت السعودية تحاول في مجال التشبيك الاقتصادي مع العراق التركيز على التعاون الاقتصادي، وتحييد الجانب الإيراني كونها وجدت في الدبلوماسية الاقتصادية وسيلة لإضعاف التدخل الإيراني في المستويات السياسية والجيوستراتيجية على المدى البعيد مما رفع حجم التبادل التجاري ليبلغ

عام 2024 نحو (مليار و 300 مليون دولار)، فضلًا عن اتجاه العراق لافتتاح منفذي الجميمة والعويقيلة ضمن محافظتي المثنى والنجف في إطار مشروعي يمتد لثلاث سنوات وإدراجه ضمن موازنة عام 2026 مما يعكس تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتحقيق توازن باستيراد البضائع من الدول الإقليمية[70]، ويمكن توضيح تطور العلاقات العراقية مع دول الخليج للمدة (2017-2025) من خلال جدول رقم(1).

جدول رقم (1): تطور العلاقات العراقية مع دول الخليج (مليار دولار).

السنة	الدولة	حجم التبادل التجاري_ إجمالي التبادل	الصادرات العراقية	الواردات العراقية
2020	المملكة العربية السعودية	2،0	0،25	1،75
	قطر	0،65	0،6	0،59
	سلطنة عمان	0،5	0،5	0،45
2021	المملكة العربية السعودية	3،2	0،4	2،8
	قطر	1،1	0،1	1،0
	سلطنة عمان	0،8	0،07	0،73
2022	المملكة العربية السعودية	4،0	0،5	3،5
	قطر	1،3	0،12	1،18
	سلطنة عمان	0،9	0،8	0،82
2023	المملكة العربية السعودية	4،8	0،6	4،2
	قطر	1،5	0،15	1،35
	سلطنة عمان	1،0	0،1	0،9
2024	المملكة العربية السعودية	5،5	0،7	4،8
	قطر	1،7	0،18	1،52
	سلطنة عمان	1،2	0،12	1،8
2025 توقعات مع نهاية العام	المملكة العربية السعودية	7،5_ 6،5	1،1_ 0،9	6،4_ 5،6
	قطر	2،3_2،0	0،25_0،22	2،05_ 1،78
	سلطنة عمان	1،6_1،4	0،17_0،15	1،43_ 1،25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، بيانات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.cbi.iq.

- **الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، تقارير إحصاءات التجارة الخارجية نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.cosit.gov.iq.**
- **الهيئة العامة للإحصاء السعودية، تقارير التجارة بين المملكة والعراق، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.stats.gov.sa.**
- **المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www ncsi.gov.om.**
- **جهاز التخطيط والاحصاء القطري، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.psa.gov.qa.**

ويتضح من خلال تحليل الجدول أن حجم التبادل التجاري كان متذبذبًا بين التراجع والنمو في ظل تقلبات أسعار النفط وجائحة كورونا، ومدى تنفيذ الاتفاقيات ومقدار الاستثمارات الخليجية في العراق، لكن بالمقابل هناك مرونة في العلاقات العراقية –الخليجية أسهمت في الحفاظ على العلاقات الاقتصادية وتحسنها في ظل مشاريع الإعمار، وتنامي الاستثمارات الخليجية، وتطوير المنافذ الحدودية، مع وجود عجز تجاري قائم على تفوق الواردات العراقية على صادراتها بنسبة قد تصل إلى (7،1%)، لا سيما في ظل اعتماد العراق على الاستيراد، وضعف قطاعي الصناعة والتصدير.

2. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–الإيرانية

في حين برزت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية إقليميًا مع الجانب الإيراني عبر العلاقات التجارية فبدأت التوجهات بتعزيز العلاقات في المجال الاقتصادي، لا سيما أن العراق يعدّ شريكًا مهمًا لإيران في مجال الصادرات، التي تقسم على ثلاثة أنواع، وتتمثل بالسلع الطاقية، مثل الغاز الطبيعي، والكهرباء، التي بلغت نحو (9 مليارات دولار) عام 2019، وسلع غير نفطية، مثل السيارات، والسلع الغذائية، والمستلزمات المنزلية، التي بلغت عام 2019 نحو (9 مليارات دولار)، وخدمات فنية وهندسية في مجال الطاقة والإسكان والصحة والنقل بلغت نحو (4 مليارات دولار) عام 2018[71].

كما اعتمدت الدبلوماسية العراقية مع إيران على تعزيز التعاون الاقتصادي لما له من أثر على زيادة التبادل التجاري، لا سيما مع اعتماد السوق العراقية على المنتجات الإيرانية، فضلًا عن اعتماد العراق على مصادر الطاقة لسد حاجته رغم كل المحاولات لتقليل الاعتماد على

مصادر الطاقة الإيرانية، وإيجاد البدائل، لكن لا يزال العراق يستورد نحو (40%) من احتياجاته الكهربائية من إيران، الأمر الذي يدفع للقول بأن الميزان التجاري بين البلدين يشير إلى علاقة أحادية الجانب لصالح إيران، وهو طبيعي في ظل طبيعة الاقتصاد العراقي الاستهلاكي مما يجعل تحقيق التوازن مستحيلًا، لكن مع وجود فرصة للعراق أن يدفع بدبلوماسيته الاقتصادية نحو دبلوماسية ربحية في ظل العقوبات الاقتصادية على إيران من خلال تلبية جزء كبير من احتياجات طهران عبر نقل البضائع من خلال العراق مقابل رسوم للعبور مما يساعد قليلًا على تحقيق التوازن في الميزان التجاري للطرفين[72].

في الإطار ذاته يشير ارتفاع حجم التبادل التجاري عام 2023 لنحو (12 مليار دولار) مع خطط لزيادته إلى نحو (15 مليار دولار) عام 2026 إلى انتقال الدبلوماسية الاقتصادية نحو تعميق العلاقات بين البلدين، والرغبة في زيادة التجارة إلى نسبة (20%) سنويًا مما يعزز فرص العمل والاستثمار والاستقرار الاقتصادي، لا سيما أن العراق يسعى لبناء اقتصاده من خلال التبادلات التجارية، وفتح مجالات جديدة، وفسح المجال لبنك التجارة العراقي تمويل الواردات الإيرانية لتبلغ نحو (754 مليون دولار) عام 2025 مما يشير لتوسع التعاون المالي، وتطوير العلاقات الثنائية، وكل ذلك في ظل سعي العراق موازنة علاقاته بين إيران والدول الغربية باستخدام الاقتصاد كأداة دبلوماسية[73]، ويمكن توضيح حجم التبادلات التجارية بين العراق وإيران للأعوام 2017-2024 وفق الرسم البياني رقم (1).

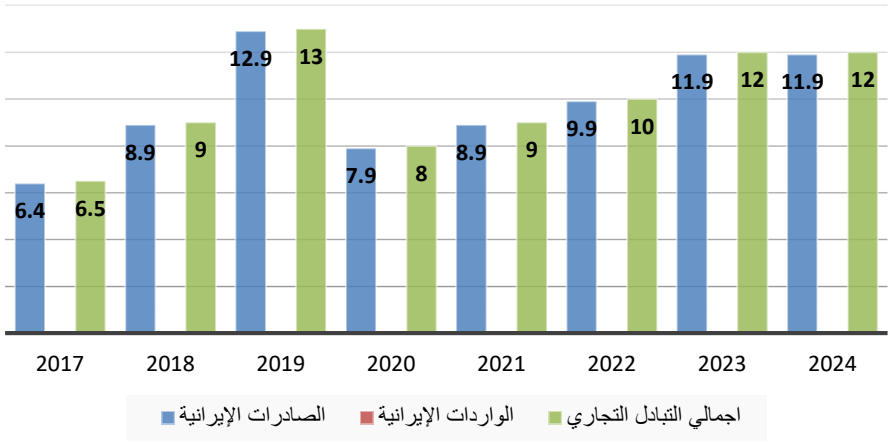

رسم بياني رقم (1): حجم التبادلات التجارية بين العراق وإيران للأعوام 2017-2024 مليار دولار.

المصدر: التبادل التجاري بين العراق وإيران، وكالة إيسنا، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.isna.ir.

-تحليل العلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران، "تقرير"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.washingtoninstitute.org.

3. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية-التركية

عمد العراق في دبلوماسيته مع الجانب التركي إعادة ضبط العلاقات، وتحويلها للمسار الصحيح، والتركيز على المدخل الاقتصادي والتجاري لتنشيط العلاقات الثنائية في ظل الحاجة المتبادلة لتطوير العلاقات الاقتصادية؛ فشهدت العلاقات بين الجانبين بعد عام 2017 حركة تبادلات تجارية، فصادرات تركيا بلغت نحو (9.1 مليار دولار)، ومن ثم بلغت نحو (8.4 مليار دولار) عام 2018، ونحو (8.1 مليار) عام 2019، بالمقابل فالعراق يصدر الفحم والزيوت النفطية والزيوت القارية ومخلفات الزيوت الأخرى المستخرجة من المعادن والألومنيوم غير المعالج والأسلاك النحاسية إلى تركيا، فضلًا عن تقييم صادرات العراق على أساس المنتج المهيمن على السوق التركية بنسبة (50%) في (12 مجموعة) من السجاد، والبيض، وبذور عباد الشمس، والدقيق، ومنتجات النظافة مع واردات تبلغ (100 مليون دولار)، كما شهدت العلاقات اعتماد دبلوماسية المعاملة بالمثل والربح للجانبين بعد عام 2020، وزيادة التعاون الاقتصادي، وتقديم المساعدات في ظل سياسة إعادة إعمار مدينة الموصل، وإصلاح مطار الموصل الذي قدرت

تكلفته بنحو (185 مليون دولار)، فضلًا عن التعاون في مجال الاستثمار والطاقة والتجارة؛ ليبلغ حجم التجارة بين البلدين عام 2022 نحو (24،2 مليار دولار)[74].

وفي الإطار ذاته عمد الجانبان تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال التوقيع على محاضر للتعاون الاقتصادي والتجاري في بغداد في 30 تشرين الأول 2025 ضمن أعمال اللجنة الاقتصادية والتجارية العراقية–التركية المشتركة، والتركيز على توسيع التعاون، وتسهيل التبادل التجاري والاستثماري والجمارك والمواصفات القياسية، وقطاع الأغذية ومواد البناء مع التأكيد على تعزيز تبادل الخبرات بين القطاعين الخاص في البلدين، وتأكيد العراق على تعزيز دبلوماسيته الاقتصادية القائمة على فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري في إطار التحول الاقتصادي الجوهري نحو اقتصاد السوق، والانفتاح على الاستثمارات العالمية في مختلف المجالات، لا سيما عبر دعوة الشركات الاستثمارية التركية للمشاركة الاستثمارية في السوق العراقية عبر معرض بغداد الدولي 2025 بهدف توسيع المشاريع المشتركة، وتطوير الشراكات الثنائية، وتوسيع حجم التبادل التجاري، والذي من المؤمل أن تصل حجم الصادرات العراقية لنحو (20 مليار دولار) عام 2030 إذا ما استكمل مشروع التنمية والمعروف باسم (طريق التنمية(*))[75].

4. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–السورية

أخذت دبلوماسية العراق الاقتصادية مع الجانب السوري بعد عام 2017 منحى جديدًا بعد تذبذب العلاقات عام 2014، وانخفاضها، وتتمثل في إنهاء الصراعات، واعتماد مبادرات الوساطة، وإنهاء القطيعة مع الجانب السوري من خلال اعتماد مبدأ تعزيز العلاقات الثنائية، والانفتاح الاقتصادي، لا سيما مع أهمية السلع السورية في العراق، واعتماد استراتيجية قائمة على مجاراة التحولات الإقليمية والداخلية لكلا البلدين، ومحاولة استثمار هذا الحراك لحل القضايا العالقة، مثل مشكلة الحدود، وإغلاق المعابر الحدودية، واتفاق الجانبين على فتح الحدود أمام البضائع والسلع السورية، وإحياء التبادل التجاري من خلال عقد اتفاقيات لانتقال السلع والخدمات في ضوء انخفاض التكلفة، وانعدام الرسوم الجمركية بين البلدين، وتشكيل لجان عراقية – سورية مشتركة تعنى بمجال التجارة الخارجية؛ وكانت أولى خطوات الاتفاقية المشاركة العراقية في (معرض التصدير وتقنياته) لإحياء السوق العراقية في دمشق، وثم أعقبها الاتفاق على اتفاقية استيراد التمور العراقية مقابل تصدير الخضر والفواكه السورية، فضلًا عن استيراد النفط العراقي لحساب

الصناعيين والقطاع الخاص مع إقامة بنك عراقي–سوري مشترك يحل مشكلة التحويلات المالية بين البلدين، بالمقابل عُدّ التوقيع على بروتوكول مع شركة فلاي داماس لنقل البضائع، وتأسيس شركة شحن خاصة بالغرفة لغرض شحن نحو (40 طنًا) أسبوعيًا من السلع السورية للعراق مقابل التمور العراقية، وتخصيص باخرة نقل سورية إلى ميناء أم قصر لتعزيز التبادلات التجارية[76]، ومن ثم أعقبه الاتفاق على أهمية مشاركة العراق في الدورة (61) لمعرض دمشق الدولي 2019 في العاصمة السورية دمشق كسبيل لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري، ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من جهة، من أجل عرض المنتجات العراقية للقطاعين العام والخاص وبمختلف صنوفها (الجلدية–الكهربائية–السجاد–التمور) لتكون مرحلة جديدة للتعاون والتبادل الاقتصادي بين البلدين[77].

في الإطار ذاته عمد العراق اعتماد دبلوماسية أكثر انفتاحًا مع الجانب السوري في ظل رؤية 2025 والرغبة في إعادة التعاون التجاري والروابط الاقتصادية، وتأمين الشريط الحدودي لتعجيل افتتاح معبر التنف–الوليد الحدودي لتطوير الحركة التجارية، وزيادة الصادرات السورية إلى العراق، في مقابل الرغبة العراقية في الاستفادة من الأراضي السورية بوصفها ممرًا تجاريًا مختصرًا للموانئ السورية، ومنها إلى أوروبا لتصدير النفط والغاز العراقي، فضلًا عن كونها أقرب من الطرق التجاري البري مع تركيا مما يعزز التجارة البينية والاستثمارات، ويحقق مستقبلًا فرصة لبناء تكامل اقتصادي بين البلدين، وإنشاء مناطق حرة بين البلدين، لكن يبقى الأمر متوقفًا على تعزيز الأمن، لا سيما في المناطق الحدودية[78].

5. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–المصرية

كانت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية مع الجانب المصري قائمة على التعاون المتبادل بعد عام 2015، وعبر المبادرة المصرية عام 2017 بزيارة الرئيس (عبد الفتاح السيسي) إلى بغداد وإبداء رغبته بتعزيز العلاقات الثنائية، وإبرام اتفاقيات اقتصادية تضمنت إقامة مدن صناعية لصناعة النسيج والجلود والدباغة والأدوية والمبيدات الزراعية، وقد اتسمت العلاقات التجارية بين البلدين عام 2020 بالزيادة في إطار التوقيع على (14) مذكرة تفاهم تتضمن مختلف المجالات، والاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة لتحرير السلع المتبادلة ذات المنشأ الوطني، علمًا أن حجم التبادل التجاري بلغ (386 مليون دولار) حسب إحصائيات وزارة التجارة العراقية لعام 2020،

بالمقابل تم توقيع مذكرات تفاهم أخرى عام 2022 بين البنك المركزي العراقي وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر، والتوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة العراقية ووزارة التجارة والصناعة المصرية للتعاون في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومذكرات أخرى في مجالات، مثل السياحة، والتخطيط، والتعاون التجاري والاستثماري، لا سيما أن العراق يعد في المرتبة (25) للدول المستثمرة في السوق المصرية بواقع (3500) مشروع وبقيمة (500 مليون دولار) ، وحجم التجارة بين البلدين بلغ نحو (540 مليون دولار) في العام نفسه[79].

كما عزز العراق من قوته الدبلوماسية مع مصر اقتصاديًا بزيارة رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) لمصر في أكتوبر/تشرين الأول 2023 لبحث التعاون التجاري، والاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز العلاقات الاستراتيجية، وتنويع أطر التعاون الثنائي، والتوقيع على مذكرات تفاهم في المجال السياحي، والتجاري، والتطوير الإداري، والتدريب الدبلوماسي، وتبادل الخبرات، مع التأكيد على أهمية تنفيذ مشروع الاتفاق الثلاثي (العراقي–المصري–الأردني) التي انعقدت عام 2019 لأهميتها في استثمار الموقع الجغرافي لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي في مختلف قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتجارة والاستثمار، وحرية التبادلات التجارية، وتوسيع الشراكات التجارية الفاعلة بين القطاعات الخاصة، فضلًا عن التركيز على ما جاء في اجتماع مجلس وزراء النقل العرب بشأن مشروع شركة الجسر العربي للملاحة، وتقييم نشاطاتها في مجال إنسيابية حركة التبادلات التجارية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية عبر شراء بواخر شحن، وتطوير خطوط الملاحة، وتوسيع خطوط أخرى جديدة، وبما يعزز التجارة البينية بين الدول العربية، بوصفها حلقة وصل بين المشرق والمغرب، والعمل على زيادة الأرباح لتعود بالفائدة على الدول الثلاث[80]، ويمكن توضيح حجم التبادل التجاري بين العراق ومصر 2021–2023 من خلال الرسم البياني رقم (2).

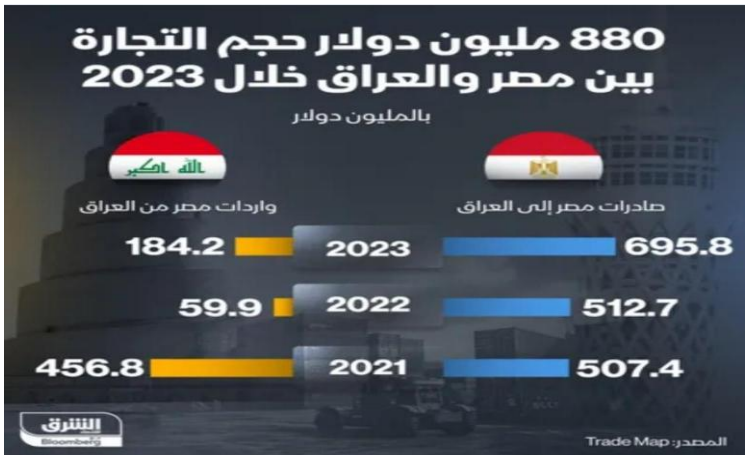

الرسم البياني رقم (2): حجم التبادل التجاري بين العراق ومصر 2021-2023.

المصدر: حجم التبادل التجاري بين مصر والعراق في آخر 3 سنوات، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https:\\wwwasharqbusiness.com.

وبعد عام 2024 عمد البلدان تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال زيارة رسمية عراقية لمصر من رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) على رأس وفد حكومي للتباحث في زيادة الاستثمارات المشتركة، والتعاون في مجالات البنية التحتية والتنمية العمرانية، والسياحة والطاقة والنقل، في إطار دبلوماسية العراق القائمة على التعاون والانفتاح على الشراكات المصرية، لا سيما في الإسكان والزراعة وإدارة المياه، وإطلاق فرص استثمارية في كل الصناعات، وتحديث الخطوط الإنتاجية، ومبدأ الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، لا سيما مع إطلاق مشروع طريق التنمية، وإطلاق المرحلة الأولى لميناء الفاو التي تستكمل نهاية 2025، وإبداء الشركات المصرية الرغبة للعمل في العراق، وبمختلف المجالات، ومنها مشروع طريق التنمية، وقطاع الصناعة الدوائية والمستشفيات والبنى التحتية والصناعات الإنشائية[81].

ويستنتج مما سبق فإن العراق اعتمد بعد عام 2017 دبلوماسية قائمة على إعادة الثقة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتطويرها على الصعيد الإقليمي-العربي في ظل أهمية البعد الاقتصادي في تعزيز الأمن القومي للدولة، فوجد العراق في ظل مرحلة ما بعد الصراع مع تنظيم داعش أن الطاقة والغذاء يؤدي دورًا حيويًا في إعادة استقرار الدولة، وتمكين العراق الحضور في مختلف القضايا العربية، والحفاظ على العلاقات المتوازنة، والاستفادة من الإمكانيات التي تمتلكها

الدول المجاورة والعربية في تعميق أواصر التعاون الاقتصادي، والارتقاء بآليات التعاون الاقتصادي والاستثماري، والدخول في اتفاقيات ولجان مشتركة، وتفعيلها لتأمين حقوق العراق الاقتصادية من ناحية، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري العراقي.

ثانيًا: المستوى الدولي

عمدت الحكومة العراقية بعد عام 2017 اعتماد دبلوماسية قائمة على (الدبلوماسية المنتجة)، من خلال تعزيز العلاقات الثنائية، وممارسة سياسة التوازن في العلاقات والابتعاد عن سياسة المحاور، والسعي لتوجيه العلاقات التنموية دوليًا مع أهمية الاقتصاد في تطوير العلاقات والترابط بين الدول، وتحقيق الانفتاح والتوسع مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية ذات الاقتصادات الفاعلة؛ فعلى المستوى الدولي كانت للعراق دبلوماسية اقتصادية جديدة اعتمدت على مجاراة الأحداث والأزمات على الصعيد الداخلي والدولي، ومدى تأثيرها على علاقاته الخارجية، فحدد لنفسه علاقات مبنية على التوازن، واعتماد مبدأ الاتفاقيات والبرتوكولات والمشاركة في القمم والمؤتمرات الدولية لتطوير العلاقات، ووضع أسس وثوابت للتعاون الاقتصادي، ويمكن توضيح دبلوماسية العراق على المستوى الدولي من خلال الآتي:

1. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–الكورية الجنوبية

عمد العراق إلى تعزيز علاقاته مع كوريا الجنوبية من خلال الاتفاق على توسيع التعاون في مجالات عديدة منها صناعة الدفاع والطاقة والبنية التحتية، وذلك بلقاء رسمي في بغداد 30/يناير–كانون الثاني/2019 بين المبعوث الرسمي لكوريا الجنوبية (هان بيونغ–دو) ورئيس الوزراء الأسبق (عادل عبد المهدي)، وأكدت فيه كوريا الجنوبية أهمية تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ودعم الشركات الكورية في العراق للقيام بأعمال تجارية واستثمارية، التي ستعود بالنفع الاقتصادي لكلا البلدين[82].

كما عمد البلدان إلى تشكيل لجنة مشتركة عراقية–كورية لتطوير مشاريع البنية التحتية، والتوقيع على مذكرات تفاهم في مجال النقل والطيران، وتطوير المدن، وعمل مجمعات سكنية، والاتفاق على تعزيز التعاون في مجال صناعة وتوريد الأسلحة وسلسلة طائرات (T–540) و (T–50IO) التدريبية لأهميتها في تعزيز القدرات الدفاعية للعراق، فضلًا عن الدعوة العراقية لمساهمة كوريا في مشروع طريق التنمية الحيوي، الذي يربط الخليج وأوروبا مرورًا بتركيا؛ لتكون

بذلك "دبلوماسية المبيعات" هي القائمة بين البلدين، لا سيما مع رغبة الطرفين بتعزيز التعاون في مجال الاستيراد والتصدير، ومجال مشاريع الاستثمار والتخطيط للمدن الذكية، وإقامة البنية التحتية، وبناء السكك الحديدية، والاتفاق على تصدير نحو (250 ألف برميل) يوميًا إلى الشركات النفطية في كوريا الجنوبية في ظل اتفاقية تسريع التعاون بين البلدين المعقودة في عام 2020 التي أكدت على تصدير النفط العراقي وفق السعر العالمي، لكن بالمقابل عُدّ هذا الاتفاق من وجهة نظر سياسيي العراق أنه مجحف لأنه يلزم الحكومة تصدير النفط حتى في حالة الطوارئ، التي تؤثر في سوق النفط الدولية، أو كانت هناك عروض أفضل للاقتصاد العراقي، علمًا أن الاتفاق الأولي كان عام 2011 لكن المصادقة جرت عام 2020، علمًا أن حجم الاستيرادات من العراق عام 2024 بلغت (7 مليارات و 400 مليون دولار) من النفط الخام، أما حجم التبادل التجاري بلغت (9 مليارات دولار) سنويًا، فضلًا عن زيادة التعاون الثنائي عام 2025–2026 في قطاعي الكهرباء والطاقة والاستفادة من الخبرات الكورية في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، وإنشاء المحطات، وتطوير الشبكات ضمن خطط تطوير المنظومة الكهربائية وبمشاركة الشركات الكورية في مشاريع وزارة الكهرباء والاستثمار في السوق العراقية[83].

2. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–الأمريكية

العراق تعزيز دبلوماسيته الاقتصادية مع الجانب الأمريكي، واستنادًا لاستراتيجية الصداقة والتعاون بين الجانبين، التي تم عقد اتفاقيتها عام 2008؛ فكانت الدبلوماسية العراقية في عهد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) تعتمد على تعزيز العلاقات الاقتصادية في إطار لجنة التنسيق العليا، التي عقدت اجتماعها عام 2020 لوضع خطط الإصلاحات الاقتصادية، واستمرار الدعم الأمريكي للعراق في مجال إصلاح القطاع المالي، وشركات القطاع الخاص لتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين، فضلًا عن عقد اتفاقيات في مجال الطاقة المستدامة، لا سيما مع شركات (جنرال إلكتريك–هانيول يو أو بي–ستيلار إنيرجي)، ومذكرات تفاهم مع شركة (شيفرون وبيكر هيوز) وجميعها في مجال الطاقة، فضلًا عن التعاون في مجال تطوير خطط إصلاح الكهرباء في العراق، والتعاون المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي لاستثمار الطاقة والربط الكهربائي[84].

كما استمرت الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية حول التعاون الاقتصادي مع العراق ضمن ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق (جوزيف ر. بايدن)، لأهمية الولايات المتحدة كشريك في مجال التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية للعراق ونتج عن الدبلوماسية الاقتصادية تقديم الولايات المتحدة عام 2023 نحو (150 مليون دولار) مساعدات تنموية، ونحو (114،2 مليون دولار) مساعدات إنسانية، فضلًا عن دعم مشاريع الاستثمار للقطاع الخاص الأمريكي في العراق، وتنويع الاقتصاد العراقي عبر دعم الشركات في القطاع العام والخاص والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتحسين القطاع الزراعي والصحي والبنية التحتية، وقد تمت مناقشة كل مجالات التعاون خلال اللقاء المشترك مع رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) في البيت الأبيض والاتفاق على التعاون المشترك في مجال الطاقة وعبر شركات أمريكية، وبما يوفر للعراق إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2030، والعمل على تحديث قطاع الطاقة وتقليل الانبعاثات لغاز الميثان، واستكمال توصيل شبكات الكهرباء مع دول الجوار، فضلًا عن الاتفاق على إصلاح القطاع المالي والمصرفي بغية ربط العراق بالاقتصاد الدولي، وزيادة علاقات التبادل التجاري على المستوى الدولي مع توسيع العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية عامي 2023–2024، مع تحقيق الأجواء المناسبة لزيادة جذب الاستثمارات، ورؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك التزام الجانبين بالشراكة الثنائية، وتوسيع التعاون الاقتصادي، لا سيما من لجنة التنسيق العليا المشتركة، وكان من نتائج ما سبق ارتفاع الصادرات الأمريكية للعراق عام 2023 بنحو (2،25 مليار دولار) من الطائرات والمواد الاحتياطية الخاصة بها بنحو (815 مليون دولار)، والسيارات وأجزائها وموادها الاحتياطية بنحو (361 مليون دولار)، وحبوب الحنطة بنحو (248 مليون دولار)، بالمقابل قيمة التبادل التجاري بين البلدين بلغت نحو (10،7 مليارات دولار)، وبذلك تعدّ الولايات المتحدة شريكًا اقتصاديًا مهمًا للعراق، وتحتل المرتبة السادسة اقتصاديًا[85].

3. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–الروسية

اتجهت الدبلوماسية الاقتصادية العراقية إلى الجانب الروسي في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي، وعقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم من اللجنة العراقية ـ الروسية، التي تشكلت عام 2019 في مجالات عديدة منها في مجال الطاقة والتجارة والاتصالات والكهرباء والصناعة والنقل والخدمات المصرفية، لا سيما أن العراق يعدّ حليفًا استراتيجيًا لروسيا، والنفط يمثل أحد أهم العوامل

المهمة في تحديد المستقبل المالي والاقتصادي للعلاقات بين الدولتين، إذ يتجاوز حجم استثمارات الشركات الروسية في العراق بمجال تطوير تصنيع النفط والغاز العراقي بنحو (13 مليار دولار)، في حين بلغ حجم التجارة عام 2021 نحو (283 مليون دولار)، بينما بلغت عام 2022 نحو (313.1 مليون دولار)، مما يعني أن الزيادة بين البلدين بلغت نسبة (43%) وأغلب الصادرات الروسية هي من المنتجات الغذائية والمواد الخام والأخشاب والمنتجات المعدنية، أما صادرات العراق فكانت أغلبها من الفاكهة، كما مثل طريق التنمية المعلن عنه حديثًا من رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني)، والذي يعدّ مشروعًا إقليميًا تشارك فيه الدول المجاورة للعراق، ووسيلة لتطوير العلاقات مع العديد من الدول، كونه يمثل بديلًا لقناة السويس لنقل الشحنات، وتعمل روسيا على المساهمة في تنفيذه وإطلاقه، بالمقابل كانت الشركات النفطية الروسية تستثمر في مشاريع عديدة منها شركة (لوك أويل) في غرب القرنة وإنتاجها يبلغ نحو (1.2 مليون برميل يوميًا)[86].

وقد تعززت العلاقات في مجال الطاقة عام 2023 في ظل الزيارة الرسمية المتبادلة للجانبين عبر التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات من خلال عقد اتفاقيات تهدف التعاون في المجال النفطي، ومشاريع التنقيب والحفر، وتطوير البنية التحتية، وتضمن من خلالها تعميق العلاقات، وتدفق الاستثمارات لنمو القطاع النفطي، فضلًا عن قطاع الغاز مع سعي الجانب العراقي الاستفادة من الخبرات الروسية في الحد من حرق الغاز وإنتاجه ومعالجته وبالتالي إثراء العلاقات الاقتصادية[87].

في الإطار ذاته أكدت روسيا أن حجم استثمار الطاقة في العراق بلغ نحو(19 مليار دولار)، لا سيما أن دول منظمة التعاون الإسلامي، ومن ضمنها العراق زادت بشكل كبير من تعاونها مع روسيا، وبلغ حجم التجارة بنحو (30%) بين البلدين، وحجم الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة العراقي بلغ نحو (19 مليار دولار) عام 2024، وفي ظل منتدى قازان 2025 تم إيضاح أهمية التعاون الاقتصادي الروسي مع دول العالم الإسلامي، ومن ضمنها العراق، وتضمن البرنامج اجتماعًا لوزراء النقل واتفاقية ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، ووضع أسس التعاون الدبلوماسي بين موسكو وبغداد، وبما يعزز التعاون في إطار مشروع مسار التنمية والذي ينص على تحديث وبناء أكثر من (1،2 كم) من السكك الحديدية المتصلة بالطرق السريعة التي تربط العراق بالدول المجاورة[88].

4. توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العراقية–الاسترالية

اتجهت دبلوماسية العراق الاقتصادية نحو الجانب الأسترالي بعد عام 2017، وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي الثنائي عبر فتح الملحقية التجارية العراقية في أستراليا، والتمثيل الاقتصادي في السفارة الأسترالية ببغداد، وتعزيز التعاون في المجال الزراعي والتقنيات الحديثة للري، وتسهيل عمل الشركات الأسترالية في العراق لتطوير البنية التحتية والدخول مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات، والمشاركة في المعارض الدولية والملتقيات الاقتصادية المقامة في كلا البلدين، وتفعيل دور لجنة الصداقة العراقية–الأسترالية النيابية، ومذكرات التفاهم بين بغداد وسيدني المشتركة بشأن الطاقة المتجددة، وترشيد استخدام المياه، وإعادة الإعمار، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز علاقات التبادل التجاري لتصل قيمة استيرادات العراق من أستراليا من القمح والألبان عام 2021 نحو (26.957 مليون دولار)، مقابل صادرات العراق لأستراليا التي بلغت نحو (454 ألف دولار)، وتركزت أغلبها على الفاكهة والقهوة والشاي[89].

في الإطار ذاته يسعى العراق في عام 2025 زيادة حجم التبادل التجاري مع الجانب الأسترالي، ودخول الشركات الأسترالية في مشاريع استثمارية، وبما يخدم المصالح المشتركة، والتركيز على استقطاب الاستثمارات الأسترالية في قطاعات البنية التحتية والزراعة مع تزايد اهتمام العراق بتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط مما يفتح آفاقًا جديدة للشركات الأسترالية لا سيما عبر اللجان المشتركة والملتقيات الاقتصادية التي تنظمها الحكومة العراقية لجذب الاستثمار العالمي كملتقى العراق للاستثمار 2025 وتحت شعار (العراق آفاق واعدة للاستثمار–استثمر في بلاد ما بين النهرين)، وتعرض فيه أكثر من (150) فرصة استثمارية بالقطاعات كافة للمستثمرين الدوليين بما في ذلك المستثمرون الاستراليون في إطار دبلوماسية العراق لتوسيع استثماراته الدولية[90]، ويمكن توضيح علاقات التبادل التجاري الدولي مع العراق وفق الجدول رقم(2).

جدول رقم (2): يوضح بيانات التبادل التجاري الدولي مع العراق 2023-2024.

بيانات التبادل التجاري لمجموعة من الدول مع العراق في النصف الاول من 2024 مقارنة مع النصف الاول من 2023 (مليون دولار امريكي)											
الدول	الصادرات			الاستيرادات			التبادل التجاري			الميزان التجاري		
	النصف الاول من 2024	النصف الاول من 2023	نسبة النمو	النصف الاول من 2024	النصف الاول من 2023	نسبة النمو	النصف الاول من 2024	النصف الاول من 2023	نسبة النمو	النصف الاول من 2024	النصف الاول من 2023	نسبة النمو
الصين	19,400.2	17,061.5	▲13.7%	8,144.5	7,017.7	▲16.1%	27,544.6	24,079.2	▲14.4%	11,255.7	10,043.9	▲12.1%
الهند	16,778.3	14,195.6	▲18.2%	1,707.5	1,981.8	▼-13.8%	18,485.9	16,177.4	▲14.3%	15,070.8	12,213.8	▲23.4%
تركيا	213.8	284.9	▼-24.9%	5,441.5	4,818.2	▲12.9%	5,655.3	5,103.1	▲10.8%	(5,227.7)	(4,533.3)	▲15.3%
كوريا الجنوبية	4,531.1	3,794.2	▲19.4%	685.0	581.1	▲17.9%	5,216.2	4,375.3	▲19.2%	3,846.1	3,213.2	▲19.7%
الولايات المتحدة	3,564.8	4,648.2	▼-23.3%	855.7	1,180.4	▼-27.5%	4,420.5	5,828.6	▼-24.2%	2,709.1	3,467.9	▼-21.9%
المانيا	942.3	784.6	▲20.1%	671.4	589.6	▲13.9%	1,613.7	1,374.2	▲17.4%	270.9	195.0	▲38.9%
الاردن	162.7	105.2	▲54.6%	564.6	363.8	▲55.2%	727.4	469.0	▲55.1%	(401.9)	(258.5)	▲55.4%
البرازيل	0.0	0.0	▼-54.0%	678.0	638.6	▲6.2%	678.0	638.6	▲6.2%	(678.0)	(638.6)	▲6.2%
اليابان	16.3	28.0	▼-42.0%	456.2	383.6	▲18.9%	472.5	411.6	▲14.8%	(440.0)	(355.5)	▲23.7%
السعودية	26.6	3.0	▲785.5%	381.7	299.5	▲27.4%	408.4	302.5	▲35.0%	(355.1)	(296.5)	▲19.8%
استراليا	0.3	0.1	▲285.9%	48.7	313.0	▼-84.4%	49.0	313.0	▼-84.3%	(48.3)	(312.9)	▼-84.5%
المجموع	45,636.5	40,905.4	▲11.6%	19,635.0	18,167.2	▲8.1%	65,271.5	59,072.6	▲10.5%	26,001.5	22,738.3	▲14.4%

المصدر: ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق ومجموعة من الدول إلى 65 مليار دولار، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\shafaq.com، تأريخ النشر 2024.

ويستنتج مما سبق أن العراق اعتمد دبلوماسية اقتصادية تعاونية متوازنة سعة من خلال تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، والاتجاه نحو التعاون والتوازن الدبلوماسي لإعادة تفعيل دور العراق على الصعيد الدولي والمنظمات الدولية، واستخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التعاونية لتعزيز السلام والتنمية المستدامة، ولعل هذه التحولات كانت نتيجة لوضوح الرؤية لصانع القرار حول اعتماد سياسة خارجية تعاونية، وجعل الاقتصاد محور التعاون الدولي، ومواجهة التحديات الخارجية، وتحقيق التقدم والتطور، والاستفادة من مكانة الدولة ومواردها للتأثير في الدول الأخرى وتوجيه سلوكها بما يخدم المصلحة الوطنية للعراق.

الخاتمة

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كحجر زاوية في صياغة مستقبل العلاقات الخارجية العراقية، حيث لم تعد مجرد أداة تكميلية للسياسة، بل أصبحت المحرك الأساس لإعادة تموضع العراق في البيئتين الإقليمية والدولية، كما إن التحولات التي شهدتها الساحة العراقية بعد عام 2017، وما صاحبها من سعي حثيث نحو الاستقرار فرضت نمطًا جديدًا من التفاعلات القائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وهو ما جسدته "الدبلوماسية المنتجة" في سعيها لتحويل الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية إلى أوراق قوة تفاوضية.

لقد اتضح من خلال فصول البحث أن النجاح في تفعيل هذا النمط من الدبلوماسية يتوقف على قدرة الدولة في الموازنة بين متطلبات التنمية الوطنية، وبين التزامات الشراكة الدولية، مع ضرورة إدراك أن الاقتصاد هو اللغة الأكثر تأثيرًا في عالم اليوم، كما إن استمرار العراق في نهج الانفتاح الاقتصادي، وبناء جسور التعاون مع القوى الفاعلة، يمثل الضمانة الأساسية لتحقيق سيادة مستدامة ومكانة دولية تليق بقدراته.

في ختام البحث نلخص اهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وكالآتي:

1. أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات التعامل الدولي، لا سيما في إطار المتغيرات الدولية، وبروز مفهوم العولمة التي جعلت العلاقة بين الاقتصاد والدبلوماسية علاقة طردية من خلال دورها في تعزيز العلاقات الدولية.
2. العلاقات الدولية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، أما تكون علاقات تعاون أو علاقات صراع أو الاثنين معًا، وذلك باستخدام أدوات وموارد اقتصادية تشتمل على المساعدات الدولية، وتخفيض التعرفة الجمركية، وإعادة جدولة الديون أو شطبها أو استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتطيع الدولة اقتصاديًا وسياسيًا.
3. إن طبيعة البيئة الإقليمية أسهمت في اعتماد العراق دبلوماسية اقتصادية تعاونية وصياغة دبلوماسية أكثر فاعلية وتطورًا لإقامة علاقات متوازنة، وتحقيق مكاسب إقليمية قد تدخل في حسابات تنفيذ سياسة خارجية فاعلة في المستقبل، واستثمار مكونات القوة والقدرة التي يملكها ليؤدي دور إقليمي واعد.

4. في البيئة الدولية عمد العراق تعزيز مستوى الشراكة الاستراتيجية والتعاون الاقتصادي بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف، وتفعيل دور اللجان المشتركة لتنسيق الجهود بين أطراف الاتفاقية لرفع مستوى التبادل التجاري والتعاون في مجال الاستثمار الدولي في العراق.

التوصيات

1. ضرورة متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال تشكيل فرق من مستشارين مختصين لإنجاز تقارير حول آليات تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وعلى أساس المصالح المشتركة.
2. ضرورة تنشيط اللجان الاقتصادية الثنائية التي شكلت بين العراق وبعض الدول وتشكيل أخرى مع بقية الدول لما لها من أهمية في تنشيط العلاقات الاقتصادية الدولية.
3. اعتماد دبلوماسية اقتصادية بعيدة المدى مع دول الجوار الإقليمي بما يضمن استمرار العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية، واعتماد التنسيق السياسي مع محيطه لتطويع مصادر الخلاف، وانتهاج مسارات بناء المصالح المشتركة.
4. تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والقطاع الخاص لزيادة علاقات التبادل التجاري والاستثمار في مختلف القطاعات، وليس فقط الاعتماد على القطاع النفطي والقطاع العام.

المصادر والتعليقات الختامية

(1) نقلًا عن: صباح طلعت قدرت، الوجيز في الدبلوماسية والبرتوكول، (العراق: وزارة الخارجية، 2010)، ص14.

(*) ويقصد بطرق الحرير شبكة الطرق التجارية التي ربطت الشرق بالغرب، والتي عُرفت في بعض المصادر التاريخية باسم الطرق الغربية، وقد أسهمت في تنشيط التبادل التجاري والحضاري بين الصين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، للمزيد ينظر: حسين مؤنس، *التجارة العالمية في العصور الوسطى*، دار النهضة العربية، القاهرة، ص47–49.

(2)Jerry Drew, Entrepreneurial Warriors: Privateers in Trade and war, (A Dissertation in history, university of Pennsylvania in partial fulfillment of the requirement for the degree of philosophy,2202), p.148.

(3) الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، المجلة الدولية لأبحاث الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد1، المجلد1، (المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المغرب/ الرباط: 2017)، ص7.

(4) مصطفى عبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، (دمشق: جامعة دمشق، 2014)، ص14-15، وينظر أيضًا جوزيف ناي، القوة الناعمة، ترجمة: محمد توفيق، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص26.

(5) أيمن إبراهيم الدسوقي، الدبلوماسية في عصر العولمة بين الاستمرارية والتغيير، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 20، العدد1، (مصر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2019)، ص113.

(6) علي حسن الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط1، الإصدار 4، (عمان/الأردن: دار الثقافة، 2009)، ص29.

(7) نقلًا عن: مرابطي عفيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي، 2017)، ص24.

(8) نقلاً عن" غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص199.

(9) نقلا عن M.E. Szatlach, the importance of economic diplomacy in the era of globalization: the case of china, p.210,https\\www.tinyurl .com.

(10) نقلًا عن: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (بنغازي: جامعة قاريونس، 1993)، ص108.

(11) محمود إبراهيم (وآخرون)، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، (عمان: دار الميسرة، 2009)، ص3-5.

(12)العولمة والمنظمات الدولية المالية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//www.raffy.me/books/view-book

(13) نقلًا عن: إبراهيم أحمد، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة السانيا، 2010)، ص358-359.

(14) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، (القاهرة: الدار اللبنانية، 1994)، ص283.

(15) ماهر ملندي، التكتلات الدولية الاقتصادية، الموسوعة القانونية المتخصصة، ج2، (دمشق: 2010)، ص239-241.

(*) بدأت صياغة تأسيس مجموعة البريكس من "غولدمان ساكس" عام 2001 في ورقة كجزء من عملية الاندماجية الاقتصادية لتوقع الاتجاهات الاقتصادية العالمية على مدار نصف القرن القادم، ولعب دور مهم في الاقتصاد العالمي، ويكون قوة رئيسة في الاقتصاد العالمي تسهم في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وحسب ما جاء في أهدافها أن تكون قوتها تضاعف قوة مجموعة الستة6-G، والتقليل من هيمنة الولايات المتحدة واليابان على الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050، للمزيد ينظر: عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص15.

(17) صبحي إبراهيم مقار، القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس، بحث مقدم لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، (القاهرة :2012)، ص6.

(18) علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، (رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم العلوم السياسية، 2018)، ص56-57.

(19) منى عبد الفتاح، مستقبل النظام العالمي بعد توسعة عضوية بريكس، "مقال"، اندبندنت عربية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https://www.indepndentarabia.com

(20) محسن هلال، الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2000)، ص 3-4.

(21) عبد القادر بوروبي، منال عقبي، دور الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية في تعزيز التجارة البينية مع أفريقيا، مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال، المجلد 1، العدد 1، (الجزائر: جامعة العربي مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023)، ص26-28.

(22) Eric denece, Diplomatic Economique et Competition des Etats, (Geoeconomie Editions Choiseul ,2015), p.p71-74.

(23) النمو الاقتصادي –العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//www.mas.ps.

(24) أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة جسر التنمية، العدد 73، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2008)، ص1-5.

(25) world bank ,Globalization growth and poverty: building an inclusive world economy, (Washington: world bank,2002), https//wwwalbankaldawli.org.

(26) حيدر عبد الأمير الغريباوي، الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية في العراق، "مقال"، جريدة الدستور، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//www.addustor.com.

(27) Andris Spruds ,Karlis Bukoviskis ,*Economic Diplomacy of the Baltic states* ,(Latvian Institute of International Affairs ,Fredric Ebert Sifting,2014), p9.

(28) بن علال بلقاسم، بكريتي لخضر، بركات مراد، أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2007-2017، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 8، العدد1، (الجزائر: جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، مخبر أبحاث إدارة الابتكار والتسويق، 2021)، ص90-91.

(29) غازي مهيدات، أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط: دراسة حالة (الأردن، مصر، المغرب)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن/ إربد: جامعة اليرموك، 2005)، ص3.

(30) ثروت العمرو، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995 (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص41-42.

(31) ديفيد مالباس، تشكيل نظام الغد لإعادة هيكلة الديون، مدونات البنك الدولي، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الربط الآتي: https//www.blogs.worldbank.org.

(32) إياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، (الرمادي: جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008)، ص16-17. وينظر أيضًا: صباح نعوش، إعادة جدولة الديون، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//www.aljazeera.net.

(33) بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2007-2008)، ص6-7.

(34) محمد علي أحمد الفودري، قمم الخليج: دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي، ط1، (الكويت: 1996)، ص940-943.

(35) مراد علة، واقع التكامل الاقتصادي المغاربي–قراءة تاريخية واقتصادية في معطيات الاتحاد، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 10، (إدرار: جامعة أحمد دراية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، 2016) ص18-20.

(36) صلاح الصعيري، أحمد بكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، "ورقة عمل"، (الرياض: إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016)، ص5.

(37) باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67 (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص202.

(*) مفهوم الحرب الاقتصادية مفهوم ليس بجديد فقد طبق منذ عام 1971 فقد ابتكر من "اسامبرت Esambert "ثم توسع في مفهومه "هاربولوت Harbulot" في أوائل التسعينيات جاء في مفهومه أنها صراع بين الدول لاكتساب القوة بالنسبة للدولة التي لديه القدرة على تعديل شروط المنافسة وتحويل السياق الاقتصادي لصالح تحقيق أهدافها الاقتصادية والتجارية ومن ثم السياسية، للمزيد ينظر:

Christian Harbulot , *L'intellgence economique dans un monde globalis*, (L'instituto Espagnol de Estudes Estrategiques,2013) .

(38) محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق-إيران-روسيا) أنموذجًا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 3، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2022)، ص164.

(39) بن طاع الله زهيرة، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق أنموذجًا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، (الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2019)، ص156–158.

(40) عبير محمد جاسم، رسل عباس فاضل، الآثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2019، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 2، العدد 4، (جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، 2021)، ص32-33.

(41) خارجية أمريكا تكشف مدى تأثر إيران بالضغط الاقتصادي الأقصى للآن، "بيان"، CNN بالعربية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" متاح على الرابط الآتي: https\\www.arabic.cnn.com

(42) ملف أزمة أوكرانيا وانعكاساتها على اقتصاديات أوروبا، "مقال"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.europarabct.com.

(43) أحمد عمر الراوي، التمويل الدولي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية للدين العراقي، (بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2017)، ص44.

(44) واشنطن تحظر على موسكو سداد ديونها بأرصدتها الدولارية في البنوك الأمريكية..ما أهداف وانعكاسات هذه الخطوة، "خبر"، الجزيرة، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.aljazeera.net.

(45) مرابطي عفيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية مصدر سبق ذكره، ص44.

(46) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الشراكة الأردنية الأوربية: ملخص الاتفاقية الجديدة للتجارة الزراعية مع الاتحاد الأوروبي، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.mop.qov.jo.

(47) مثنى فائق مرعي، قمة مجموعة السبع ومبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار: المضامين والتوجهات، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022)، ص9-11.

(48) صفاء فوزي خالد الزعبي، المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50، (الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، 2022)، ص681-682.

(49) أمينة عمر، الدبلوماسية الاقتصادية، "الموسوعة السياسية"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www. Political-encyclopedia.org.

(50) حامد عبيد حداد، تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية)، مجلة دراسات دولية، المجلد 8، العددان 31-32، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2006)، ص116-117.

(51) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص82.

(52) السيد عليوة، أصول العلاقات الدولية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة، 2000)، ص59-60.

(53) سيد محمد كاظم سجاد بور، سيد آسيا خرد بيشة هاشمي، الثبات والتغيير في سياسة العلاقات الخارجية العراقية 1920-2020، (بغداد: مركز بيدر للدراسات والتخطيط، 2022)، ص10-11.

(54) حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 15، العدد 61، (بغداد: جامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2018)، ص9-10.

(55) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، استراتيجية العلاقات الثنائية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.mofa.iq.

(56) المركز الوطني للبحوث والدراسات، البرامج العراقية للحد من الفقر، مجلة العمل والمجتمع، العدد4، (بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات، وزارة العمل، 2008)، ص108.

(57) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول، (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2000)، ص188.

(58) أحمد عيد، السياسات الاقتصادية العراقية الراهنة: التحديات والمعالجات، "دراسة"، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.rasammerkezi.com.

(59) زين العابدين محمد عبد الحسين، صادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، ط1، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2018)، ص15.

(60) Iraq :Regional perspectives and U.S. policy congressional research service ,https\\www.crs.gov.

(61) علي بشار اغوان، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة العلاقات العراقية –السعودية حتى عام 2014 وآفاقها المستقبلية، مجلة انكسام، (تركيا/ أنقرة: مركز انكسام للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص44-46.

(62) دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، "بحث"، المجلس الاستشاري العراقي، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.iraqadvisorycouncil.org

(63) مجموعة باحثين، نحو آفاق مستقبلية رحبة للعلاقات الاقتصادية العراقية العمانية، (العراق: منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة، 2022)، ص14.

(64) كامل جميل، من البوابة البحرية: طريق العلاقات العمانية العراقية تعبدها التجارة، "تقرير"، الخليج أونلاين، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.alkhaleejonline.net.

(65) وزير التجارة العراقي يبحث تعزيز التعاون مع عمان اقتصاديًا وتجاريًا واستثماريًا، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\:www.mubasher.info.

(66) عمان تستبق زيارة السوداني وتكشف بالأرقام عمق العلاقة الاقتصادية مع العراق، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرباط الآتي: https\\:www.dijlah.tv.

(67) رانج علاء الدين، استثمارات قطر في العراق توسيع العلاقات الاستراتيجية، موجز قضية، (قطر/الدوحة: مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2024)، ص3-5.

(68) العراق يستهدف المزيد من الاستثمارات القطرية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.al-watan.com.

(69) زمن ماجد عودة، الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام 2020، (بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط)، ص6-7.

(70) حسام مطر، سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق: الدوافع والمرتكزات، سلسلة دراسات وتقارير، ط1، (لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019)، ص15-16.

(71) ايران تنفذ للأسواق العالمية عبر العراق، "دراسة"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https:\\www.rawabetcenter.com .

(72) فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وإيران - المتطلبات والفرص، "دراسة"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.bayancenter.org.

(73) شذى خليل، ماذا يعني ارتفاع حجم التجارة بين العراق وإيران، تحليل اقتصادي وسياسي، "دراسة" مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https:\\www.rawabetcenter.com.

(74) شهد جمال محمد أمين، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية (مبدأ المعاملة بالمثل كأساس للتعاون الاقتصادي الدولي)، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، عدد خاص 2025، (بغداد: مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والإدارية، 2025)، ص157-159.

(*) سمي ايضاً بالقناة الجافة وهو مشروع بنية تحتية ضخم تم الاتفاق عليه في ابريل 2024 باتفاقية رباعية بين العراق وتركيا وقطر والامارات، يهدف ربط الخليج العربي باوربا عبر العراق وتركيا بواسطة شبكة طرق سريعة وسكك حديدية لخدمة نقل البضائع والطاقة ويمتد من ميناء الفاو الكبير الى الحدود التركية ويمثل ذا

أهمية للعراق من خلال تنويع مصادر الدخل غير النفطية وخلق فرص عمل ضخمة وتحول البلاد لمركز تجاري إقليمي، ومن المرتقب ان تنتهي المرحلة الأولى 2028 والثانية في 2033، والثالثة 2025.للمزيد ينظر:رانج علاء الدين، مشروع طريق التنمية في العراق: مسار نحو الازدهاراو عدم الاستقرار، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي:https\\www.mecouncil.org .

(75) العراق وتركيا يوقعان محاضرًا اقتصاديًا للتعاون في بغداد، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https:\\www.shafaq.com.

(76) رحاب الإبراهيم، اتفاقيات سورية–عراقية جديدة: 2017 عام إحياء العلاقات الاقتصادية، "مقال"، الأخبار، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.al-akhbar.com.

(77) التجارة.. بمشاركة عراقية متميزة انطلاق الدورة 61 لمعرض دمشق الدولي، مجلة التجارة العراقية الإلكترونية، (بغداد: وزارة التجارة، دائرة تطوير القطاع الخاص، قسم الدراسات والنشر، 2019)، ص11.

(78) منصور حسين، العلاقات السورية-العراقية منافع بمليارات الدولارات لكن الأمن أولًا، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https:\\www.almodon.com.

(79) مصر والعراق يبرمان 11 وثيقة تعاون اقتصادي، "مقال"، الأناضول، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\:www.aa.com.tr.

(80) العلاقات المصرية العراقية: تأريخ طويل ما بين الشد والجذب، "مقال"، اسبونتج، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\:www.sarabic.ae.

(81) أشرف سيد، مستجدات تطور العلاقات الاقتصادية المصرية العراقية أبرزها الاستثمارات المتبادلة، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.vetogate.com.

(82) اتفاق بين كوريا الجنوبية والعراق على توسيع العلاقات الدائمة في مجال البنية التحتية والطاقة، "خبر"، وكالة يونهاب للأنباء، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.m-ar.yna.co.

(83) قبيل التصويت عليها .. العراق يكشف تفاصيل معاهدة التعاون مع كوريا الجنوبية، "مقال"، موازين نيوز، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.mawazin.net.

(84) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، البيان الختامي لاجتماع لجنة التنسيق العليا، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.mofa.gov.iq.

(85) U.S. Department of States, Joint Statement form the Leaders of the United States and the Republic of Iraq ,https\\wwwwhitehousehouse.gov.

(86) تعرف إلى مكامن النفوذ الروسي في العراق، "تقرير" العالم العربي"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.al.aalem.com.

(87) بهروز جعفر، انخراط روسيا في قطاع الطاقة في العراق وإقليم كردستان: تداعياته الاقتصادية والإقليمية، سلسلة إصدارات مركز البيان، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014)، ص9–10.

(88) روسيا: حجم استثمار الطاقة في العراق بلغ 19 مليار دولار والتعاون الثقافي والعلمي تطور بشكل مكثف، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.ina.iq.

(89) وزير التجارة يشدد أهمية التمثيل الاقتصادي في السفارة الأسترالية في بغداد، "خبر"، وكالة الأنباء العراقية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\ina.iq، وينظر أيضًا: العراق استورد بضائع بقيمة 26.957 مليون دولار من أستراليا في 2021، "تقرير"، الاقتصاد نيوز، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https \\www.economy-news.net.

(90) العراق يوسع خريطة استثماراته بعيدًا عن النفط و 120 مليار دولار حجم المشاريع خلال عام 2025، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.cnbcarabia.com، وينظر أيضًا: جمهورية العراق، وزارة الخارجية، ملتقى العراق للاستثمار 2025، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.mofa.gov.iq.